

کتابخانه علی قلی خان
میرزا محمد

امیر محمد

۸۱۴۳۰

رام بود

البرار حاشیه بر مراد ابد

حاشیه بر مراد ابد
۲۸۶۲
سید محمد



۱۶۸
کتابخانه سید محمد

سید محمد

S.T.
11375

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من اول مواقف الكلام واهوا
لجسام الافتتاح بهنديب العجايب والاختتام بمن الطف اللطائف
من مطالع النفس طواف طولها وشارق ركنها السكينة الى السما
لوانع اسالك ان تصليح ما يورثك بجمالك الامجد على سبيلك
من قلوب الدين وراسس اليقين بهم ينشر صحاح اعماله وصرح اقواله
صاحب التحقيق والفائق والتميز الرابع غامر النظر حديد البصر حلال المعاهد لسيد زاهد رحمه الله المنان وادوصل الى خزانة الجحان
مع اشتهاها على تحفيها وامهنة وتدقيقات غامضة وخفايا مقاصد ما عن اعين الناظرين واستار شرب البها من البهار الواردين
وعدم حوم حاتم حول جلبابه فضلاء ينسبوا الى خفياته قد اشهر وطاريه الاقطار وصار ملجئة للبيان والاطفال وسفرة الالباء
والجمال والى اليد المشككة من بطر المحرقة العلم وامله وساد الجلال وراح جسد البصيان ليصفون قبل الاستمال والسفها ليوثقون قبل
الرشك كل قلوب قال وقيل في سابق الزمان في ذم من اتى بمثل هذا الهديان انهم اعتنوا الاضيق وسودوا الوراق لان
خلقت ان يقال انهم سودوا الوجوه وقد كنت غفقت في البحر بما وضعت في عناق اسرارها حتى ظهرت مكنونات استارها و
جنات الكار كما كان يجي دور الاسب عليها الخوض لازالة العوارض لكن توقعه عن يد ان الزمان سل حادوم العدو ا
على طراد الاوطان وسلط الدجاج على مسكن المدين واقام القوافل في مواطن من اعلى قدم موسى على بنياد عليه الصلوة
والسلام في الصليب الدين لا سيما ويامر بسقط براسه او قد فيها منبر اسر المشهور في السنة الجهور بالقياس لان
ابها صار واقفا البق في الكلمات حذو النظر صارت حديد البصر من مكانها وجوده القويحة عادت حيدة الفطنة
قطانها على التحسين وطبوعا على التدقيق ازهر حديد القول القويحة من سجائب افكارهم الصائفة وادرق وجه القول
سطار قراهم النافذة اشرق كل الانوار في من ذكروا وجد انهم وتمتع علوم النساء في الاقطار باقدام
ايت قصه الاوقفة مضت فيها علما فحول الانوار الاوقد حلت فيها فقراد في القول اسفاهم واسفاه
لقد اصرع الدهر النعادر من كان فيها من الاخبار واسكن في من كنهم الارزال اسرار صارت المدارس انما كن النوردة و
التي زير وافتت المعالم مواطن الكلاب المبرر وحين عابنت من الزمان الجوان التحويل يوم صر ضاحي تداحي
على الرجل وقراء ان الحال التي خاضة كريمة ارض الدنيا واسعة في الفاني والبواهي وخص في كل وادى حتى
وصلت الى ديار الامن والامان وبلاد الدين والايال الومنة النزع فيها مرفوعة الى السماء واعلى الدين فيها كل الا

العلماء

نجا به تاجی که من اسم الوسم و شرافته فایده من را بحکم من خواسته بپاره نفوق الخیال و بکمال الم یسمی لظفر کلام العرب و به الاید
الاباد و جوده عایدت الی الحاضر الباد و مولاته مشکب الخیر است و معاوانه ماحیه للحما من جده است عوده نقص عماد الطین

[illegible]

للمذموم و دولته و اعداءه با حفظ و احفظ مما سببه و باو اسب عصبه بالرتبه الهی خلد ه ما کن التخلید و انده ما یفوقوا الساید

له عزم القدر ثم مضى فأنشده "وأمته قد أبعدا" وتراكم حوادث نجر وسراج موانع شتى فلم يتيسر له الحال والتمس من

الشيء في موضع استعمال اللفظ الاختصاص في المحلّات بالطبع الما يكون عارضا وما يائسّر لاما يكون موصوفا بالطبع
الما يكون محلا للشيء الاخر فبقا الكاتب بموضع بالان ولا يقع الا ان محض الكاتب بهما لا يقع في التوحيص اختصاصا

فانما يصح ان يكون محققا بالحق فيكون حاله ان جعل متبادرا للحالية وسيله الى ارادة في الموضوع مطلقا وانسان اللام
التي هي نسبة الى المحل فقط كغاية الانتقال في الجملة الارادة فعلم ان الامر العام يجب ان يكون حاله ان هذا المحل كماله في النسبة
فانما يصح ان يكون محققا بالحق فيكون حاله ان جعل متبادرا للحالية وسيله الى ارادة في الموضوع مطلقا وانسان اللام

حاشور العانة واحدة لان ما صدق عليه عنوان الموضوع والموضوع واحد فليكن ان يجعل الالف م عوبات لا وادوا المور
العانة محمول عليها لكان العكس فانه جعل احد ما موضوعا بطبعه والآخر محمولا لكانت الالف متحدة مع حقائق الاوار فيكون

بالحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة سراجاً وهدى للخلق
والمسلمين

مجلسه انساب طوالت و انساب
الوفاء و انساب طوالت و انساب
الوفاء و انساب طوالت و انساب

٢٧

موضوعه بالطبع مثلاً لان الواجب العرضي لا يفردهما بالاتفاق والجوهر وان قالوا بالجوهرية لكانها لا يصح على تقدير عدم الاستلزام بين الموضوع
 لان العقل والنفس والصورتين بالجوهرية كذا من الشدة الأخيرة او عن الصورتين فالجمل حقيقة عقائلي لا افراد
 الجوهرية التي هي بالاطلاق مفهوم الجوهر
 ولم يرض مفهومها بالامور العارضة لانه لا احتمال لموضوع
 عارض حاله في مفهومه ان يكون محمولاً عليها بالطبع فان مفهومه ان لم يعرض لها بالامور العارضة فلا يكون محمولاً عليها بالطبع ثم بالامور العارضة انما يكون
 بالطبع على مفهومه ان لم يكن كذلك افراداً بالضرورة او لئلا يكون هو وجه التماثل بينهما لان الموضوع انما هو بالصورتين فالجمل حقيقة عقائلي لا افراد
 بل على القضايا المتعارضة فهذا يدل على ان العوارض المشتركة بين الطبيعة والاشياء لا يوجب شيئاً من حيث عارضتها للطبيعة لا مشتركاً للبل
 وكذا هو وجه المقابلة بينهما وبين الامور التي هي لانها عارضة للافراد والمفاهيم كهم لا يوجبوا في التعريف الوصف لان المقابلة التي هي
 افراد العوارض فتعريفها بالامور العارضة لا يوجبها بالاشياء لانها عارضة للافراد والمفاهيم كهم لا يوجبوا في التعريف الوصف لان المقابلة التي هي
 موضوعاً بالطبع لهما والامور التي هي عددها بالامور العارضة كذا بالاشياء التي اوردها النقض بما ليس كذلك لان شيئاً منها يعارض ان مفهومها
 الاسم لان كذا في العوارض ومفهوم العوارض عندهم مفهومها اقسم وافراداً فيكون من الاشياء موضوعات بالطبع ومفهوم العوارض حالاً
 فيها محمولاً بالطبع عليها فكيف يكون امورها عارضة فسطر دفع الايراد على ان من الاشياء بالامور العارضة مفهومها الاسم وعلى ان مفهوم العوارض
 عارض لها ليس في نفسه بل على مجرد ان من الاشياء اقسم العوارض واذا التفتت مع اميرادات الاول ان في الموضوع
 محمولاً بالكون ذلك انما يتبدل في العوارض في المحل المذكور لان الاصل في العوارض عارضاً بالكون وليس الحكم بالنسبة الى الافراد وحده
 ان كان في الاصل مفهومها الاسم عنواناً لا افراداً ومفهومها الامور العارضة في المحل المذكور وفي العوارض مفهومها الامور العارضة في المحل المذكور وفي العوارض مفهومها
 الامور العارضة في المحل المذكور وفي العوارض مفهومها الامور العارضة في المحل المذكور وفي العوارض مفهومها الامور العارضة في المحل المذكور وفي العوارض مفهومها
 لم يبق القضية محسوسة فلا الحكم في المعقولة بالامور العارضة في بعض افراد الثلاثة والاشياء لا يوجب التماثل في جميع الاقسام
 لا يوجب بالامور العارضة في بعض افراد الثلاثة والاشياء لا يوجب التماثل في جميع الاقسام
 الى بعض افراد ذلك لا يعرف ان الامور عارضة لموضوع
 سلب الموضوع من اثبات الجوهرية ولان ذلك لا يتصور
 ظاهر مفهوم القسم لم يلزم الا في القسم العارض الى موضوعاتها دون عجزه وذلك من ساطع الحكم على ان هذه الاشياء اقسم
 العوارض يكون محمولاً بالطبع عليها حتى يرد ما يرد على ان مفهوم العوارض عارض لها ليس في نفسه بل على مجرد ان من الاشياء اقسم العوارض واذا التفتت مع اميرادات الاول ان في الموضوع

الافراد بالامور العارضة في بعض افراد الثلاثة والاشياء لا يوجب التماثل في جميع الاقسام
 على ان مفهوم العوارض عارض لها ليس في نفسه بل على مجرد ان من الاشياء اقسم العوارض واذا التفتت مع اميرادات الاول ان في الموضوع

في بعض افراد ذلك لا يعرف ان الامور عارضة لموضوع
 سلب الموضوع من اثبات الجوهرية ولان ذلك لا يتصور
 ظاهر مفهوم القسم لم يلزم الا في القسم العارض الى موضوعاتها دون عجزه وذلك من ساطع الحكم على ان هذه الاشياء اقسم

والاسم

فالمعروف جعل الحاصل من التوابع ان قضايا العلوم محمودة فاللازم كون الامر العام عارضا لافعاله والاشياء دون
 مقبولة لها فلا يخفى موضوع مفهوم العوض ان كونه امرا عاما وذاك لما عرفت ان المراد بموضوع الامر العام مقبولة الاشياء او الاشياء
 الموضوع عارض لموضوعه ثم ان هذا الجواب يستلزم على تقدير ان الامور التي هي عارضا لعدم الالفها السبادية اي شيء وقد يتوهم المخبر
 بهذا ونجس بتكلم هنا كقولنا كون الوجود من الامور العامة انما يلحق على تقدير كون موضوع الكلام الموجود من حيث هو موجود بان يكون الجينية
 اطلاقية كما هو الحق انما لو كانت لفظة كما عدايد على الكلام المحشرة وسيجوز لفظة اطلاق الموضوع مع ما اخذ معه لا يكون في الحركات
 كما تقرر عندهم ثم حصر الموجود في الالف ثم التفرقة فيقول ان زيادة الصفات بتدريج ولا يتوهم ان صفاتها في كل فلك على طوره على الحصر وقال
 الحكيم المتعلقة بقوله لا الهنا موضوعا وما وقع في تعليلات الشفاء من اطلاق العوض على الوجود فهو بمنزلة العارض مطلقا لا بالمعنى المشهور
 اي الوجود في الموضوع انتهى عبارة التعليق هذه اوجودا والعوض في النفس هو موجودا في موضوعاتها بسور ان العوض الذي هو الوجود
 لما كان مخالفا لها لاجابة ان الوجود حتى يكون موجودة واستمرار الوجود من الوجود حتى يكون موجودا لم يلحق ان يقام الوجود
 في موضوعه موجودا في موضوعه حتى ان الوجود وجودا كما يكون للبايض وجود بل يخفى ان وجوده في موضوعه هو وجوده
 في موضوعه موجودا في موضوعه هو وجوده في موضوعه وقد تحير في هذه الامور فام لم يعلم تفصيلا من خواص الاشياء التي
 وبغيا ولولا ان اية المقام لا ورحمت ما لم يعلمها وغرض المحشرة من هذه التي سبقت دفع فصل لا يخفى قوته ومقصوده ان
 العوض الذي هو واحد الاعراض في قوله وجود الاعراض وكذا العوض الواقع في سائر الاعراض الذي لا يخفى العارض لا الاثر
 والام يلحق الاستاء وما اشبهه دفع وهم وتقرر مما طو مدار الكلام على ان التفاوت في الملاحظة تكفي في تفاوت
 الحكم في الملاحظة وان لم يكن هذه الملاحظة جزءا من عليه من الغاية الاعتبار الدائر على السنة القويم والافعال التي هي جزئية الاعتبار
 للشيئين يكون خيرا للعوض لتغاير الاعتبارين واما وجهها كلام مسيجر في مقالة ومبنى كلام المرحون على ما هو مذكور في الكتب
 من ان الحكم المنفصل من اقسام الحكم والافلا يفرا اتحاد الكثرة معه واول ما ياتي من اقسام الحكم بعد اقسامه اقسام الحكم المنفصل
 ان حكمية الحكم المنفصل لا يكون منوطا بالجزء الصوري لفظة جينية ان المتولات اجزاء ذاتية عندهم حكمية الحكم المنفصل انما يكون
 من قبل الوحدات فاجتبهها براد ان الاول ان الوحدة ليست من احد المتولات عندنا لا كثرتها بل من حيثها بغيرهم وعند
 البعض من هؤلاء الكنديين فاجتبهها في الحكم المنفصل ولا يمكن ان يكون المتولة ذاتية لها بعد اجتماعها وعوض
 الجزء الصوري وان لم تكن ذاتية لها من قبل في نفسها لان الشيء الذي لا يكون ذاتيا لا يمكن ان يصير ذاتيا بسبب اعتبار

في الموضوع جعل الحاصل من التوابع ان قضايا العلوم محمودة فاللازم كون الامر العام عارضا لافعاله والاشياء دون مقبولة لها فلا يخفى موضوع مفهوم العوض ان كونه امرا عاما وذاك لما عرفت ان المراد بموضوع الامر العام مقبولة الاشياء او الاشياء الموضوع عارض لموضوعه ثم ان هذا الجواب يستلزم على تقدير ان الامور التي هي عارضا لعدم الالفها السبادية اي شيء وقد يتوهم المخبر بهذا ونجس بتكلم هنا كقولنا كون الوجود من الامور العامة انما يلحق على تقدير كون موضوع الكلام الموجود من حيث هو موجود بان يكون الجينية اطلاقية كما هو الحق انما لو كانت لفظة كما عدايد على الكلام المحشرة وسيجوز لفظة اطلاق الموضوع مع ما اخذ معه لا يكون في الحركات كما تقرر عندهم ثم حصر الموجود في الالف ثم التفرقة فيقول ان زيادة الصفات بتدريج ولا يتوهم ان صفاتها في كل فلك على طوره على الحصر وقال الحكيم المتعلقة بقوله لا الهنا موضوعا وما وقع في تعليلات الشفاء من اطلاق العوض على الوجود فهو بمنزلة العارض مطلقا لا بالمعنى المشهور اي الوجود في الموضوع انتهى عبارة التعليق هذه اوجودا والعوض في النفس هو موجودا في موضوعاتها بسور ان العوض الذي هو الوجود لما كان مخالفا لها لاجابة ان الوجود حتى يكون موجودة واستمرار الوجود من الوجود حتى يكون موجودا لم يلحق ان يقام الوجود في موضوعه موجودا في موضوعه حتى ان الوجود وجودا كما يكون للبايض وجود بل يخفى ان وجوده في موضوعه هو وجوده في موضوعه هو وجوده في موضوعه وقد تحير في هذه الامور فام لم يعلم تفصيلا من خواص الاشياء التي وبغيا ولولا ان اية المقام لا ورحمت ما لم يعلمها وغرض المحشرة من هذه التي سبقت دفع فصل لا يخفى قوته ومقصوده ان العوض الذي هو واحد الاعراض في قوله وجود الاعراض وكذا العوض الواقع في سائر الاعراض الذي لا يخفى العارض لا الاثر والام يلحق الاستاء وما اشبهه دفع وهم وتقرر مما طو مدار الكلام على ان التفاوت في الملاحظة تكفي في تفاوت الحكم في الملاحظة وان لم يكن هذه الملاحظة جزءا من عليه من الغاية الاعتبار الدائر على السنة القويم والافعال التي هي جزئية الاعتبار للشيئين يكون خيرا للعوض لتغاير الاعتبارين واما وجهها كلام مسيجر في مقالة ومبنى كلام المرحون على ما هو مذكور في الكتب من ان الحكم المنفصل من اقسام الحكم والافلا يفرا اتحاد الكثرة معه واول ما ياتي من اقسام الحكم بعد اقسامه اقسام الحكم المنفصل ان حكمية الحكم المنفصل لا يكون منوطا بالجزء الصوري لفظة جينية ان المتولات اجزاء ذاتية عندهم حكمية الحكم المنفصل انما يكون من قبل الوحدات فاجتبهها براد ان الاول ان الوحدة ليست من احد المتولات عندنا لا كثرتها بل من حيثها بغيرهم وعند البعض من هؤلاء الكنديين فاجتبهها في الحكم المنفصل ولا يمكن ان يكون المتولة ذاتية لها بعد اجتماعها وعوض الجزء الصوري وان لم تكن ذاتية لها من قبل في نفسها لان الشيء الذي لا يكون ذاتيا لا يمكن ان يصير ذاتيا بسبب اعتبار

في الموضوع جعل الحاصل من التوابع ان قضايا العلوم محمودة فاللازم كون الامر العام عارضا لافعاله والاشياء دون مقبولة لها فلا يخفى موضوع مفهوم العوض ان كونه امرا عاما وذاك لما عرفت ان المراد بموضوع الامر العام مقبولة الاشياء او الاشياء الموضوع عارض لموضوعه ثم ان هذا الجواب يستلزم على تقدير ان الامور التي هي عارضا لعدم الالفها السبادية اي شيء وقد يتوهم المخبر بهذا ونجس بتكلم هنا كقولنا كون الوجود من الامور العامة انما يلحق على تقدير كون موضوع الكلام الموجود من حيث هو موجود بان يكون الجينية اطلاقية كما هو الحق انما لو كانت لفظة كما عدايد على الكلام المحشرة وسيجوز لفظة اطلاق الموضوع مع ما اخذ معه لا يكون في الحركات كما تقرر عندهم ثم حصر الموجود في الالف ثم التفرقة فيقول ان زيادة الصفات بتدريج ولا يتوهم ان صفاتها في كل فلك على طوره على الحصر وقال الحكيم المتعلقة بقوله لا الهنا موضوعا وما وقع في تعليلات الشفاء من اطلاق العوض على الوجود فهو بمنزلة العارض مطلقا لا بالمعنى المشهور اي الوجود في الموضوع انتهى عبارة التعليق هذه اوجودا والعوض في النفس هو موجودا في موضوعاتها بسور ان العوض الذي هو الوجود لما كان مخالفا لها لاجابة ان الوجود حتى يكون موجودة واستمرار الوجود من الوجود حتى يكون موجودا لم يلحق ان يقام الوجود في موضوعه موجودا في موضوعه حتى ان الوجود وجودا كما يكون للبايض وجود بل يخفى ان وجوده في موضوعه هو وجوده في موضوعه هو وجوده في موضوعه وقد تحير في هذه الامور فام لم يعلم تفصيلا من خواص الاشياء التي وبغيا ولولا ان اية المقام لا ورحمت ما لم يعلمها وغرض المحشرة من هذه التي سبقت دفع فصل لا يخفى قوته ومقصوده ان العوض الذي هو واحد الاعراض في قوله وجود الاعراض وكذا العوض الواقع في سائر الاعراض الذي لا يخفى العارض لا الاثر والام يلحق الاستاء وما اشبهه دفع وهم وتقرر مما طو مدار الكلام على ان التفاوت في الملاحظة تكفي في تفاوت الحكم في الملاحظة وان لم يكن هذه الملاحظة جزءا من عليه من الغاية الاعتبار الدائر على السنة القويم والافعال التي هي جزئية الاعتبار للشيئين يكون خيرا للعوض لتغاير الاعتبارين واما وجهها كلام مسيجر في مقالة ومبنى كلام المرحون على ما هو مذكور في الكتب من ان الحكم المنفصل من اقسام الحكم والافلا يفرا اتحاد الكثرة معه واول ما ياتي من اقسام الحكم بعد اقسامه اقسام الحكم المنفصل ان حكمية الحكم المنفصل لا يكون منوطا بالجزء الصوري لفظة جينية ان المتولات اجزاء ذاتية عندهم حكمية الحكم المنفصل انما يكون من قبل الوحدات فاجتبهها براد ان الاول ان الوحدة ليست من احد المتولات عندنا لا كثرتها بل من حيثها بغيرهم وعند البعض من هؤلاء الكنديين فاجتبهها في الحكم المنفصل ولا يمكن ان يكون المتولة ذاتية لها بعد اجتماعها وعوض الجزء الصوري وان لم تكن ذاتية لها من قبل في نفسها لان الشيء الذي لا يكون ذاتيا لا يمكن ان يصير ذاتيا بسبب اعتبار

[illegible]

الامانة على كل من اتقاه الله

ملا سحار القلاب الخالق والثاني في اضمال
 بين الكثرة والكم المنفصل فانظر الى الحبر والما دية التي عليها هذا القلبي وذن
 واما حال الثاني في صا رمتها لان الوحدات الكائنة كميات فكما عا

كم ولا انتفت منها والاياد اول من الناس
فيما الماعر اللودع محال محال الدين قد كسره في بعض خواصه
وان في ما هو منه وبهذا ينفع افعوار الاندفاع كما مر على ان متبادر التعريف ان يكون مفهوم الاثني او الثلث موضوعا

بالطبخ والامور التي لا يجوزها بالطبخ وهذه الامور ليست محذورات بالطبخ على المعاييم ولا لها موضوعات طبخا ولا غير
محذورات للطبخ عليها لانها عارضة لا تدرك تحتها حتى تقرر عندهم وليست على ان كل قسم لان المورد بالطبخ الخلف المراد منها ان لا يتم في كل قسم

فإنه تعالى إلى الواحد والمعرض إلى العوارض فلا بد من بيان عرضية هذه الأمور فوضعت الكلم المطلق والمنفصل والمتصل والكيف
لأنها كلها إما عرضية الصفات السبعة فلان مورد النقص ليس المفهومة المشتركة بين الواجب والمحرم والمجرد والكانت هذه المفهومة

عازية لجميع اولادها وبوصفها وعرضتها نفهم من كلامهم كما لا يخفى على من نظر الى الباحث المشرقية وتشرح المواقف والمقاصد
الجزيرة المقصود دفع الابرار عن كلامهم ومطابقا لذهابهم فلا بأس لو ثبت ان المفهوم المشترك استمرار ولا فرق بينه وبين الاء

ويعرف الكل واحد منها ووردوا التوسل في بعضها بخروج العقب وفي بعضها بخروج الحاش وبمشوار الحكمة مشتركة فاعلم من التوسل ان العواطف عز عن

ومن التوضيح بيان الاصول ان المراد من قولها المشتركة وطاهر ان حال السمع والبر والكلاب المشتركة عند منتهى كل واحد من هذه الاغراض

المذكورة لافعل انما هي من باب الجواب كجواب الاستدلال المعلومية ونحوها مما لا يمتنع ان يكون تحت العرض
مورد والمورد الجواب المختار. ^{في} راسية العقد يمكنه ان قال جوابا كسكت في عدم تحقق الغرض المعقود بالتمتع عن الصفات

اصول الحجة عندنا كمنوع عن القول ذكر ما يتعلق به
انك فسيق كلامه يقتضي ان لا يكون الا على ارض بالصفات

في النور العواقلية به معناه ان العاقل هو الذي يدرى العواقل والاشياء
 في النور العواقلية به معناه ان العاقل هو الذي يدرى العواقل والاشياء
 في النور العواقلية به معناه ان العاقل هو الذي يدرى العواقل والاشياء
 في النور العواقلية به معناه ان العاقل هو الذي يدرى العواقل والاشياء

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱

وہو اے خدایا جس کا نام آ

وذكرنا في الاصحاح الاول
من الكتاب الاول
في الاصحاح الاول
في الاصحاح الاول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

النفقة
العدد 30
بمقتضى

قیل ما جو
 سید اوزون
 کافور

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

[Faint handwritten notes in Arabic script]

عطار فخره بمحمد

والتحقيق في هذه المسألة
هو ما وجدناه في بعض النسخ
من أن هذه النسخة هي من
الطبعة الأولى التي
طبعها المطبع في
الطبعة الأولى في
الطبعة الأولى في
الطبعة الأولى في

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مکتبہ اسلامیہ

العلم شاملا لاجزاء من الحق سبحانه على وجه العموم انتهى كلامه لكن هذا الاحتمال غير مقيد بل لا بد من اثبات ان النسبة الظاهرية لا غرض في
 المطلق وانه وظيف في احوال الوجود لتبوجه الاعتراض والافلاحة لا يمكن ثم قال القائل ان لا بد من اثبات ان النسبة الظاهرية لا غرض في
 والاعتراض فانها جعلت في الاعتراض من الكيفية النفسانية ثم بحث عنها من جهة الوجود ما ذكر في بحث العلم من ان العلم لا يوجب العلم
 بالمعلوم والامكان بالظاهر يستلزم علم الوحد الجوهري لكن يتصور ان بعض علم الجوهري لا ذكرنا بل العلم اننا نأخذ برأيه مقابل ولا يجوز ما فيه
 من الكيفية النفسانية كما في شرح المقاصد والمواقف انما تكون من بين الالهام للمؤمن دون الالهام والحد فمما ينبغي ان يتصور
 لبعض المحررات من الواجب وغيره وان حمل كلامه على ان البحث عن الصفات في وجه العموم واقع كما في الالهام والحد فمما ينبغي ان يتصور
 انه كما سياتي فلا بد من ثباته سهل على من تتبع كتب هذا الفن كسلكه ان العلم يحصل بالارادة فان هذا الترتيب في مطلق العلم وكذا
 كونه بدسيا او نظريا كما لا يخفى على من نظر الى دليلهما وكذا كونه منقسما الى جالي وتلفيضي والافلاحة والافلاحة من نظرية مباحث
 وجد بعض السبل ارجا الى المطلق وذلك في ان العلم العام مفهوما واخر امثال الوجود والامكان ونحوهما والمبحث عنه هو الوجود
 لا المفهوم والكان باعتبار التعميم انتهى ثم لم يمتحجج او اذنه لان مثل المفهوم منها لم يوجب شيئا ولا يلزم منه انه يكون العلم عامه
 يستلزم الاواد المتجوزة وانما كما ان موضوع المطلق المتعولات الثانية غيره اذ ادعى ان العلم يخص مفهومها بالافلاحة
 المتجوزة فقط وكما لمقدمه في ذكره اكثر الكتب في او ما الامور التي ليس من مفهومها انما هي ما عداها من الوجود والافلاحة
 في ادم جعل العلم موضوعا لا يستلزم ان يثبت عنه جميع اوزان من الموضوعية على ان لا يخرج البحث عن العلم عن كل ما يدخل تحته
 فلا يلزم اعتبار تعلق عرض العلم في مفهوم الامر العام ولا يمكن ان يكتفى بتعريف الامور التي المذكورة في مفهوم الموقف فقط فاعلم تحقيق
 الادارة التوضيحية من دفع الايرادين اللذين من مرامس المحققين المذكورة في الالهام والحد كما ان تعلق عرض العلم بالبحث عن العلم
 الصفات السبعة في المطلق لكن العموم اعم من ان يلاحظ شمول الشرائع او الشدة وجوه فيها وانما في الالهام والحد
 الخاص في قسم من الملاحظة الشمول للافلاحة لان بين العموم والخصوص مقابلة فيصير اطلاق الاول على شرا باعتبار ان العلم في الالهام
 لا يلاحظه الشمول على ما هو الظاهر في نظر العموم وقد مر في العموم بان في العلم العام شموله للالهام والحد فمما ينبغي ان يتصور
 ما يلحق الاول ويجوز ان يكون الامور المذكورة انما هي بحث عنها بالعموم على الوجه الثاني فلم يتعلق بها التوضيحية العلم بالعموم المتجوز
 في الامر العام فقط لا اعتراض وان كانت جزوا لابلان المتجوز ان يكون المراد باعتبار رجعية العموم بالبحث الاول في الامر العام
 ان هذه الرجعية تقيدية او تعليمية بالنظر الى الاحكام في نفس الامر فمن الالهام والحد في هذه الرجعية في فهمه الوجود ونظريته
 لابطنة وانما معنى الالهام والحد هذا القياس في ان البحث في فهمه الوجود ونظريته في نظر الباحث في الفرق بين الوجود والعلم وغيره

العلم شاملا لاجزاء من الحق سبحانه على وجه العموم انتهى كلامه لكن هذا الاحتمال غير مقيد بل لا بد من اثبات ان النسبة الظاهرية لا غرض في
 المطلق وانه وظيف في احوال الوجود لتبوجه الاعتراض والافلاحة لا يمكن ثم قال القائل ان لا بد من اثبات ان النسبة الظاهرية لا غرض في
 والاعتراض فانها جعلت في الاعتراض من الكيفية النفسانية ثم بحث عنها من جهة الوجود ما ذكر في بحث العلم من ان العلم لا يوجب العلم
 بالمعلوم والامكان بالظاهر يستلزم علم الوحد الجوهري لكن يتصور ان بعض علم الجوهري لا ذكرنا بل العلم اننا نأخذ برأيه مقابل ولا يجوز ما فيه
 من الكيفية النفسانية كما في شرح المقاصد والمواقف انما تكون من بين الالهام للمؤمن دون الالهام والحد فمما ينبغي ان يتصور
 لبعض المحررات من الواجب وغيره وان حمل كلامه على ان البحث عن الصفات في وجه العموم واقع كما في الالهام والحد فمما ينبغي ان يتصور
 انه كما سياتي فلا بد من ثباته سهل على من تتبع كتب هذا الفن كسلكه ان العلم يحصل بالارادة فان هذا الترتيب في مطلق العلم وكذا
 كونه بدسيا او نظريا كما لا يخفى على من نظر الى دليلهما وكذا كونه منقسما الى جالي وتلفيضي والافلاحة والافلاحة من نظرية مباحث
 وجد بعض السبل ارجا الى المطلق وذلك في ان العلم العام مفهوما واخر امثال الوجود والامكان ونحوهما والمبحث عنه هو الوجود
 لا المفهوم والكان باعتبار التعميم انتهى ثم لم يمتحجج او اذنه لان مثل المفهوم منها لم يوجب شيئا ولا يلزم منه انه يكون العلم عامه
 يستلزم الاواد المتجوزة وانما كما ان موضوع المطلق المتعولات الثانية غيره اذ ادعى ان العلم يخص مفهومها بالافلاحة
 المتجوزة فقط وكما لمقدمه في ذكره اكثر الكتب في او ما الامور التي ليس من مفهومها انما هي ما عداها من الوجود والافلاحة
 في ادم جعل العلم موضوعا لا يستلزم ان يثبت عنه جميع اوزان من الموضوعية على ان لا يخرج البحث عن العلم عن كل ما يدخل تحته
 فلا يلزم اعتبار تعلق عرض العلم في مفهوم الامر العام ولا يمكن ان يكتفى بتعريف الامور التي المذكورة في مفهوم الموقف فقط فاعلم تحقيق
 الادارة التوضيحية من دفع الايرادين اللذين من مرامس المحققين المذكورة في الالهام والحد كما ان تعلق عرض العلم بالبحث عن العلم
 الصفات السبعة في المطلق لكن العموم اعم من ان يلاحظ شمول الشرائع او الشدة وجوه فيها وانما في الالهام والحد
 الخاص في قسم من الملاحظة الشمول للافلاحة لان بين العموم والخصوص مقابلة فيصير اطلاق الاول على شرا باعتبار ان العلم في الالهام
 لا يلاحظه الشمول على ما هو الظاهر في نظر العموم وقد مر في العموم بان في العلم العام شموله للالهام والحد فمما ينبغي ان يتصور
 ما يلحق الاول ويجوز ان يكون الامور المذكورة انما هي بحث عنها بالعموم على الوجه الثاني فلم يتعلق بها التوضيحية العلم بالعموم المتجوز

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الذات والائتسب الامر ليس كذلك مستوفى انما الجواب على ما استشهدت به السيد من ان الشرا من جهة اعتبارها بالصفات
والكم المطلق والمنفصل والمفصل والكيف ونحوها واعتراض عليه المحقق الدواعي بوجوبها في الحدال منها ومن شئ الاطلاق فذكر ارجح الى الثاني
وما جعل بها ويرد عليه ان الكلية والجزئية قد عدها في الامر والامر في نفسه
المعظم اعتبارا لصور التي اعتبر فيها الشئ من الامر والامر
عن جميع ما عدا ذلك انقض بالكم وبذرة اذ لم يبق له الاضرام فيها فانها حيث هي كما هي حيث
الحال في ثم قد صرح في خبر واحد من الكتب ان التعريف الحقيقي عند المتقدمين يجوز بالاسم لا بغيره فمخبر انهم قد عرفوا
استواء الكلام على طريقة المتأخرين فانهم يميزون في الحقيقة المساواة ويجوزون اللفظ بالاسم كقولهم في الثاني جواز التعريف
اللفظي او من غير ذلك لان المتقدمين لا يجوزون الحقيقة من حيث كيف لا يجوزون اللفظي ثم مخبر انهم قد عرفوا التعريف اللفظي بالاسم انما يكون
اذا كان المعرف باللفظ حاصل هذا الاسم لم يجرى التعريف منه فاما ان تعريفه حقيقيا سواء كان حاصله مقصودا او كونه اذ هو فلهذا جاز
ان يكون الامر العام بهذا المعنى ان لا يتصل به حاصله فيكون ذلكا من مفهوم الامتياز غير معلوم بعد لانه لا يظن ان اصطلاح
في اصطلاح المتكلمين ان اكثرهم لم يقطعيه ثم المتكلمون يعرفونه بتعريفين مختلفين في عموم اللفظ كما سيظهر اشرافنا بالنظر الى هذا التعريف
فنعرفه في اكثرهم بذرة منه وبعضهم اذ هو في التعريف كونه امر اعلم ان يحصل بعد مفهوم الامر اعلم ان يحصل بعد مفهوم الامر اعلم ان يحصل بعد مفهوم الامر
في هذا الامر لان احصاءه في ذاته المتأخرة عن جميع اعتبارات لا يحصل بالاسم كما لا يحصل بالاسم تصويره كلفظ
تصويره بالامتياز كلفظ لا لتصويره كلفظ لا في الثاني جواز التعريف اللفظي بالاسم الى ان يثبت في ذاته
مثل كل يكون مراد للملاحظة المشتمل لاحاطة به دون العكس الاحاطة وانت خبر بان في التعريفات
فما عدا متعلقا بالمعروف بالكنهيات وبالمعروف باللفظ بالعرض عند المتأخرين وسواء في الثاني فاصل التعريف ان المعرف
باللفظ هو المعرف بالكنهيات في بعضه ان يكون بينهما علاقة فمحل بحث كونه
والشمول هذه العلاقة متحققة بين اللفظ واللفظ
من الاسم لان شروطه انما شرط اول دون العكس الاكثر شرطه ان يكون اقل وجودا
اقل شرطه ان يكون اقل وجودا
المتن في الذات المتعريف باللفظ ليس من حيث هو بل هو لا خارجا ولا مكانا لا ما يتبعه في الوجود ولا وجوده في الوجود
الاسكان في ذلك المتكلم الوجود الوجود في الجوهر الوجود والوجود في الاشياء يتبع مع الوجود الخارجي والذات في الجوهر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the right side of the page.

المفتي

فادعهم العدد على الاواد المنفصلة الكليات الاضافية في النسبة وتخصيص الاواد
 ان التوليف كان من المتكلمين بلزم على ذلك التقدير ان لا يكون الوجود
 والاعراض النسبة لها عدم نسبت بوجوده وان كان على الكليات او غير ذلك لا يبرهن ان لا يكون الوجود الخارج منها لان الحكم
 المنفصل والاعراض النسبة لها عدم نسبت بوجوده في الجملة
 القول ان المعبر في الامور العام تحقيقه في كل فرد في الشئ الاول ان قول حال عن التحصيل انتهت واعترض عليه الاستاذ المحقق في الجملة
 المدقق في حال الكمال قد سره وانفرضه فيما علقه على هذا الخبر مشفوقه بان كمال التحصيل خلفا سلم في صدق الحكم على افرادها فان
 المعبر في كلية الحكم على جميع الاواد الموجودة والممكنة والمتحققة اما في شمول الامور العامة في الموجودات فان تخصيصها بالنسبة للموجود والمطلق
 هو الموضوع لهذا الفن والامور العامة اعم من ذاتية له وشمول الاعراض الذاتية كما يعتبر لا واد الموضوع بل لا يبعد ان يكون شمول
 اشهر اقوال مدرسي الكلام على ان المشهور ان موضوع الكلام هو الموجود المطلق وان البحث في الامور العامة من حيث الاعراض
 ذاتية له فيكون شمول المعبر في مفهومه بالنسبة الى الاواد الموجودة الشئ الاول الاشياء والافعال صرح المنص في موارا بان الامور
 العامة اعم من ذاتية الموجود المطلق وعليه من الخبر كلامه في بيان كون الوجود والامتناع في الامور العامة انما لا يمكن سيطرته
 قريب فاشهره والتحقيق ليقين التحصيل كذا كون المطلق لا واد له بناء الكلام على ما ذكره من مشهور ولا موافق للتحقيق اذ
 ليس في موضوعه ما هو المذهب عليه من ان موضوعه هو موضوع الكلام المعلوم - نوجد ثم لا كان عنوان الموضوع الموجود
 بحيث لا يجمع ما يحسنه ولا يجوز البحث عن عدم الحكم لا يجوز ان يبحث في المطلق عن الموقوف لا رتبة الا واد عليه من
 يجعل موضوعه المقولات الذاتية بان يقع المعلوم المقهور شيئا ليدقق على المعقول الثاني في فرد الجدة باعتبار بعض الاواد
 فانه لا يجمع افرادها وليس بناء الكلام على حقيقة من حيث انه موجود حتى يقع ان الحقيقة معبرة في العنوان دون
 العنوان والمصدق حتى يجب تقدير الاواد بما مع انه كما تترددان في اعتبارها في الجملة
 جعلها تقيدا وتعليل في ثبوت الاحكام في نظره ولا يكون
 في المنطق ليس سبيل من اهلها الاحكامية الا ايمان معبرة منها
 بناء على ما هو المشهور كان ان عدم الوجود
 هذا لا يقع في المقام لان عدم المخصص في الوجود
 وان جاز في الجملة فليس في تخصيص ما من بل هو الظاهر ان الغالب في الوصف الذاتي المساواة حتى الشرط في المشهور
 ثم ان ثبات التخصيص بانظر الى التوليف اذ الحكم فيه لانه جعل فيه الاشياء الشئ منه في مقام الوجود ونعلم انه ان شمول

من بين معتبر في

يابست على هذا فاقص من ان علم ان تقسم افراد

ثم لا فائدة من ان يجوز ان يكون

بل لا واد للموضوع في الجملة والاشياء في الجملة

وان جاز في الجملة فليس في تخصيص ما من بل هو الظاهر ان الغالب في الوصف الذاتي المساواة حتى الشرط في المشهور

ثم ان ثبات التخصيص بانظر الى التوليف اذ الحكم فيه لانه جعل فيه الاشياء الشئ منه في مقام الوجود ونعلم انه ان شمول

Handwritten Persian text, likely a manuscript or letter, featuring dense cursive script.

والعرض على جميع المقولات التي لا يند منها موجد واصلا وهذه الجواهر من مصل
والجواهر فلا يكون جوهرا ولا عرضا لان الامور لا اعتبار بنية الغير المحل لتبني كجوهرا ولا
ان اورد على انه قد سكره ان المنة في اصطلاح الكلام ما به التي هو موجودا بعد كلام المصنف رحمه الله تعالى في اول مرصد المنة وهذا
المصنف يوجب على تقدير عينة الوجود لان الوجود هو الذي به الواجب
عامة لا يمنع الشكره وهذا المصنف لا يفتي عينة الشخص نعم المنة باصطلاح المنطق اعني ما يجاب عن السؤال كما هو لا يوجب في
الواجب المنقول في جواب ما هو صفة في الجنس والنوع وانما التام فوجه المنة بان المنة التي للمنة الامر المعقول مع قطع النظر عن
الوجود والتفصيل العين لحد الايام فمقدسه قد سكره انها بالمعنيين المشهورين لا يوجد ان على تقدير الغيبة والحقا
يوجد ان باعتبار اصل الاصطلاح لكن العرف امكن قال المحقق الطوسي في التمهيد المنة على الامر المعقول والذات
والحقيقة عليها مع اعتبار الوجود وقال شارحه الجديد عنة المنة اطلاق لفظ المنة في قوله الوجود والحقا
وفي الخاتمة القديمة اراد المصنف لان المنة لا يعبر فيها بمرادها بل في الحقيقة ولعل المراد ان المنة على غلبة اطلاق الشخص
المصنف الذي ذكره وقال المنة بالمراد من اعتبر الكلية من مفهوم المنة جعلها من الشواغل للاشياء واما ما هو هو
جعلها شاملة للثلاثة فلا يخبره صرح في قوله منهم المنة قد سكره باعتبار الكلية في مفهوم المنة فادعاء العرف بالمنة الى
المصنف كان الانسب الى الشبهة قد سكره ان يوجد بهذا المكان المراد باسم المنة المنة لا يخبر ان المنطق
الفرع لتعريف كون الامر العام حالا للاشياء من اقسام الموجودات الثلاثة فالحاوية للوجود وما لا بد منه للامر العام فطلقوا
كان في كون عدم والامتناع المطلقين منه ثم اختلفا في الموجود ليس كما من اللفظ انما يمكن استنباطه من بعض
عناصر بسم مثال من التبادر عبرة من التعريفات ولهذا من يتقيد به المنة هو حكم فيما يخرج من الامكان
على تقدير اشتراط الشمول لجميع الاوادم كما يكون مطلق العدم والاشياء من الا
لم يخبر به ثم قال لان طهارة نظير الى التبادر المذكور مع ان
من احوال الموجودية سواء كان محتضرا او لا في نظم الامور الى اخره ولا يردن كلامه فيما يريد ان يعبر
يكون من احوال المعدم ومنها على انه من احوال الوجود واجبه ووجدان الامر العام في الاوادم والاشياء
في وجدان العدم والامتناع المطلقين في الاوادم الممتنعة للشيء في الكلام في ان التبادر الذي حربه المنة اخبر
هذا التبادر لان يقم ان اعتباره ضرورة اصطلاح الكلام واعتباره التبادر محل مستلزم لجعل البحث في العدم والامتناع
طفليا وكان الانسب الى المصنف ان لا يعبر فيه الموجود في التعريف او موضوع الكلام عنه المعلوم الا ان

مثبت عند ان التوهم اعتبر في الام العام منه حال الوجود ثم في كلام المنحرف في ذلك وهو ان التوهم في الام العام المنحرف
 فاما ان تم الوجود ايضا على هذا الطريق لانه ان الكلمات ويجعلها مالا لافراد المنحرف فاما كالموجود في الام العام المنحرف في بعض
 فالوجه لخرج العدم والامتناع لثبوتها لافراد الموجود واما ان يخصه بانفسه والنفس الامر بانه فان ادعى التبادر في ذلك
 كما قالوا في اكثر المواضع في الالف التوهم في ذلك فادفع قوله وعرض لافراد الموجود في الحلف والافراد في الحلف وكيف القصر
 الحلف الذي الزعم على غيره واليقع على التقديرين ما وجه الفرق بين الموجود والتوهم حيث يخص الاول بعدم الثاني الا ان يجعل
 الاحوال آية كذا وقع في الحقيقة القديمة والارادة عليه ان كيف يكون العدم والامتناع المطلق في الالحال الملكة الثبوت للموجود
 مع انها باقية في ثبوت الملكة وقد وجد بان المراد منها في الالحال الملكة الطرايان في الموجود ووجد بان السلب
 ليس في الحواض ولا في الالحال وقد قالوا ان الامور العارضة فاقية وهذا حاصل ما قال الاستاذ العلوي في رد المحتار
 ردصا على ان الاعراض ذاتية يجب ان يكون احوالها محركات على موضوع العلم فالعدم المطلق والامتناع المطلق لا يكونان
 كذلك لان فيها الجمل متمنع والقضية المتوقعة منها موجبة في اللفظ سلبية في المعنى فلا جعل فيها واما في الملكة الثبوت
 فقولان العدم المطلق ليس في ثبوت الشئ في حال العدم ولا في حال الوجود ولا في الامور من الذاتية من الثبوت كما عرفت اما
 في حال الوجود فظهر واما في حال العدم فالقضية المتوقعة منه سلبية كما مر فلا يكون العدم المطلق والامتناع في الامور العارضة
 هم اعراض ذاتية للوجود المطلق انتهى كلامه وقد سمعت من الاستاذ قدس سره يقول لادب جعل السلب عنها استلزاما وان
 لم يكن من الامور العارضة فانها في مطلق العدم والامتناع وهاهنا مع كونها موضوعين في بابها وبجود السلب
 النوع الموضوع اليه مطلق العدم انه ان اريد بالعدم ما يتبادر عنه وهو ما يستلزم لاشيئة الذات في طرفه لا يكون
 العدم الخارجي في احوال الالام الى اخره وكذا حال الذي من بل ما يتصور كون مطلق العدم في الالحال بان يوجد
 حاصلا ويجعل في احوال الوجود والذنب او يوجد في نظرنا في ذهن ويجعل في احوال الموجود في ذهن اقوال اخرى وان
 اريد ما يكون متباين في الوجود وان لم يستلزم لاشيئة الذات فالامر اليسر ذلك موجود منصف باعدام في ثباته
 بعد المعنى الا ان يقامه اختصاص المحل لشيء مداره على عدم تحقق ذاته في بقره اصلا لانه لا يوجد لوصف الثبوت
 في الغرض الثابت ذاته توجد فيه فلا اعترف بها لعدم اختصاص السلب المحض بالوجود فلا ينفع ادعاء اختصاصه
 بوصف الثبوت كما لا يخفى ثم التوهم في اكثر المواضع التي يفتوا بين مفهوم العدم وما يعبر عنه من ان مفهوم امر انتزاعي
 حاصل في ذهن لا يتبع الالام الموجود في الخارج والذم في ذلك ولا يتصور انتزاعه من العدم المحض فانه ليس في كيفية
 انتزاع امر ليس لثبوت الوجود والمعبر عنه ليس في اصلا لانه لا يتصور انتزاعه من العدم وذلك ما يعبر عنه ارادوا بالسلب

في الامور العارضة
 في الامور الثابتة
 في الامور المتوسطة
 في الامور المتوسطة
 في الامور المتوسطة

هذا المعبر عنه في المحل أصلا فكيف بعد من العارض لا بد من شئ اتفاق وان عنده المفهوم فافهم
 عدم اختصاصه بالوجود لان للعدم الخلف لا يتخرج عنه شئ أصلا وليس يحتمل مفهوم العدم الا وهو الاستراخ فافهم
 هذا لكن يخرج في الامكان اه الامكان في حيث انه من الال سبب السبب والامكان في المحل
 الشئ عقليا ولهذا لم يجعله من العوارض وقالوا العدم بين الامة عنه مع تقدمها على جميع العوارض لان
 بهذا الاعتبار امر عا كما عرفت ومن حيث انه من الامور التي لا بد لها من شئ في العارض ذاته
 في ذاته من حيث الثبوت كما في سائر العوارض فلا يكون مخصصا بالوجود وهذا على سبيل كلام وقد
 ما فيه اما ادعاء انه في الاوصاف الخارجية كما في القوة في الدليل عليه وليا في مقام اخر الا ان شئت له
 في هذا الثبوت عند الحكماء القائلين بالمجردات القديمة وبان علمها حصولا قد تم كمن في الشتر في الكلام
 قد ما هم سكرول للوجود والذات والمجردات التي يقولون بان علم الواجب في ذاته في اكثر المتأخرين فان
 بالوجود والذات ومن بعضهم ما يكون بالمجردات التي كنههم عن اخرهم فان يكون بحديث العالم بل فيقول صدق
 الامكان في الممكنات لا لا ينفع ادخال الواجب في الازمان العالية لان احدا منهم لم يذهب الى ان علم
 الواجب هو لهذا قال الله تعالى ثم يكون ان يقام آه غرضه اثبات الوجود المطلق والامتناع المطلق
 من الامور لان المحل عنه هنا في الوجود في زيادة كما هو الظاهر في الاطلاق ومن البحث عن زيادة
 فكذلك حال العدم والامتناع لا يخصص فقد مر بان عدمه كما يفيض عليه بارتد على ان الوجود في العوارض في سبيل
 زيادة لان ذوات جميع العوارض متاخرة عن ذات المعروض عنه هم وكلامه دال على ان
 السبب بسيط كاف في المقام وقد عرفت انه لا بد من ملاحظة الثبوت في الوجود في جميعها متمنع في جميعها لان
 الثابت في العوارض في مملو به عن مرتبة الامة

هذا المعبر عنه في المحل
 هذا المعبر عنه في المحل
 هذا المعبر عنه في المحل

سبيل

العوارض فان الوجود والذات في مرتبة الامة كما انه سبب الامة في حيث هو كسبب سبب عنها
 العوارض بل لا يتصور ثبوتها في مرتبة الامة في مرتبة العوارض فلا بأس في فصل السبب ثانيا في هذه
 المرتبة واعتراض الاستاذ المصدق قدس سره بان الامور التي يكون احوالها للوجود بما هو موجود
 صرح به في حيث قال غير قريب في حاشية الحاشية موضوعات في الامور التي اعراض ذاتية لموضوع علم بالعدم
 الطبعية في الوجود في حيث هو موجود وقال في اول محله الامة وذلك ان تقول في الامور التي هي فنون في الطبع

وهو في الوجود حيث هو موجود فلما البحث عن الماهية من حيث الوجود فلهذا ما يوجد الاعراض في الوجود
 تفيدية او تعليلية من حيث الوجود لا يجوز ان يكون الطائفة فتقول كلام القوم والاولى ان كل هذا العمل ولو كان بالقدرة
 الاولى على الاخرى لكن الثانية اوسع من الاولى وجها لتقديم صاحب الوجود على صاحب الماهية مع ان العوض
 يفتقر على ذلك فلو كان الحينية اطلاقية لم يكن للوجود مدخل في الاحكام فلا وجه لتقديم صاحبها ويمكن ان يقيم هذه الحينية عند
 تفيدية او تعليلية لكن لا في الواقع بل في نظر الباحث فهذا السلب الكليان معناه ان نفس الماهية من غير ما اخذ الوجود ولكن الباطن
 بحيث لا يفتقر الى وجود الوجود وهذا القدر يكفي في تقديم صاحب الوجود على صاحب الماهية اليهم مع قولهم ان الموضوع مع
 ما اخذ مع سلم لا يجب ان لا يجعل محمول المسئلة لان موضوع العلم قد يجعل موضوع المسئلة بعينه كما هو ابره فلا بأس ان
 اليهم موضوع العلم لا يخل في لا يرد ان الحينية لو لم يكن اطلاقية لم ينع البحث عن الوجود وما يتقدمه لان الامور التي تجعل موضوعا
 في بابها لا يجوز ولا يرد الا بواجبات الواجب والفعل والاعتراض السويك ويذكر ذلك فان الوجود في هذه المسئلة لا يجوز لان الحينية
 هو الوجود المطلق والحال هو الوجود الذي هو كونه كونه لم يثبت حقيقة محمولها للوجود المطلق ليرد لكن لم يثبت
 وعلى تقدير الثبوت لان كونها غير العلم واليقين لم ينع البحث عن الحينية الماخوذة في جانب الموضوع اذا كانت تفيدية
 او تعليلية في الواقع لا يخل في العلم بالموضوع مع انه ليس كذلك بل هو عرض الموضوع فقط ولا يلزم تعليل
 شيئا ما اذا كانت تفيدية او تعليلية في نظر الباحث فلا بأس ان جعلها محمولها في التلويح ولو قيل لما كان الموضوع مأخوذا
 معها في نظر الباحث لم جعلها محمولها لئلا يخل في الكرامة في جانب الموضوع في علم الباحث في العلم
 الامر على انه قد سره قد سره في الوقت الاول يكون الحينية اطلاقية صريحة قال وقيل هو اي موضوع تعلم الوجود كما هو موجود
 ان في حقيقته غير مفيد بشر في كلام الحكماء ان موضوع الالهي الموجود في حقيقته هو وجود الوجود في الشفاء وغيره ان
 ان الوجود من الموجود على اعتبار تفيدية العلم الكمية وبالعقد الطبعي الاصح في الوجود من المادة سواء
 مفيد البقية او ادم كمن خوف واصطبحوا من المعال وفي نظر لان له ان كان بناء الكلام على الوجود في
 العوارض فيجب ان يثبت الماهية في حقيقته في نوع النظر ان السلب السلب الوجود في الماهية فيكون سلب
 عن شيء فيكون عدما للطبيعا والكلام في عدم الشيء في نفسه المبحوث عنه في الامور التي هي ان الوجود كذلك
 والحال ان عدم الشيء حاصل الجواب ان هذا عدم صار عدما للطبيعا بسبب ضرورة الحكاية والافان في مرتبة
 الحكمي عند عدم الشيء لا عدم الشيء عن شيء فيكون نفس المبحوث عنه في علم ان ههنا ثلثة مرتبة فعلية اذ لا يسهل

على نفس تدرجات وشبهها يجعل العمل فيها اوجها لا عين شئ وانما على نفس الدار كونه اثر الجعل بالذات عند قابل
 الجاعل البسيط لما رتبه لانه وهو الاتصاف عند قابل المركب ليقابلها مطلب الشئ في نفس اى ارتفاع عن نوع الواقع هو
 الدم لا انتفاء شئ منه ومرتبة الوجود اثارها في الماهية بهذا الموضع سواء كان انتزاعيا او انضماميا وهو اثر الجعل
 على البسيطة بالذات على المركب ليقابلها عدم السلب الوجودي ت لما انتفى الجعل فانما المرتبة انما يتلوا
 بل لا يعقل العوازم فعملية الماهية الا الاتصاف بالوجود واذ انتفى الجعل المولف وتفرقا اكثر المعقول ومرتبة الاتصاف بالماهية
 اخرى شئ كان فنده الاخرية مطلب المركب والثانية مطلب الجعل البسيط ونقول الجعل غير الاول لم يجعلوا مطلبه على
 الوجود كونه قد اعترض عليه وليس على المكان لانه الثاني لجعل البسيط المستخرج لاحكامه ودلايله يتوضعا لهما
 تنبيهها ساما مطلب الجعل البسيط والمختلص لانه قد اعترض عليه وليس على المكان بانه وبالجعل كان الوجود ايدا وفيه
 للماهية يكون بينها الامانة الاتصاف في الواقع لاجل الحكاية فقط ذلك في عدم المقابل ليكون سلب شئ اى الوجود في الماهية
 بحيث لا يكون الحكاية فقط فيكون في القفا بالحدود فيها شئ شئ ان شئ سلب شئ في مرتبة الحكاية جمعاً
 بالحدود فقط لم يشك في القضية المنقولة من المرتبة الاولى في نفس الامر في شئ لانه ليس الا شئ واحد فقط وفي الحكاية نتيجة شئ
 في الضرورة كما في الجعل الاول في قانون شئ في القضية المنقولة من الوجود في نفس الامر كذا في النسبة في الماهية فضلاً عن المكي عن كماله
 الغافل التوسل على وجه الضعف ليس لانه عالم العبر الاتحاد والاشتباه بين الجمل والموضع كيف يحصل حقيقة القضية وذلك على غاية الجلاء
 وكذا القول بان طينية ثابتة في الحكاية لغيرها دون الحكم لانه شئ شئ في شئ او سلب شئ في شئ
 شئ كما هو بيان كلام المكي في حاشيته لانه ان اراد شئ شئ في شئ فلا كلام فيه وان اراد الثانية فالوجود
 شئ في شئ والاول ثابت في شئ في الواقع او سلب عنها فكما تحققت النسبة في الحكاية فكذا في الحكم عند وقد صرح في
 المدقق رايند انما سمح حيث قال لا يلزم من وجود الوجود في نفسه وجود في الموضوع ان لا يكون له وجود في الموضوع كيف
 نيام الوجود بالماهية ضروري ومن العجايب في هذا المقام ما قال الحميد الشيرازي في حاشيته الجديدة على شرح التجربة
 في البهية البسيطة ثلث اشياء الموضوع والمحل والنسبة الحكيمية المسماة بنسبة بين بين وفي الاتحاد والملاحظة بين الموضوع
 والمحل والباطن بينهما وفي المركبة لا يدمج هذه الثلاثة ان يلزم الى النسبة حكيمية الوجود والعدم ويجعل كل ما معاراً بالباطن وتركيب
 الربط سميت مركبة وقال لو كفى في البهية المركبة ملاحظة النسبة الحكيمية التي هي الاتحاد بين طرفيها كذا في درين بيان
 مدعى بقيام زيد مثلاً باعتبار الوجود بين الطرفين والوجودان العمري كمال ما يستلزم ذلك وفيه نظر لان القضية مستمدة عن
 اشياء الطرفين والنسبة الحكيمية اى كون هذا ذاك في سلب حكيمية عن الواقع وقد يوجز بانما قد اوضح ذلك وهداه

المكي عن

الركبة

المراد هو المنصور اي شئ موضوع او سلب عنه لانه لا يعلم من القضية الا الاتحاد دون الثبوت كما لا يخفى على من
 لاحظ معنى الانسان حيوان و... كيف ليس من اجل الاتحاد ودون الثبوت ولا يوجد في فعل الذات و
 الذاتيات ثبوت في الواقع الفهم بل هي في الوجود اذ اتينا في جميع الظروف لاف طرف الخط والتربية و
 بالجملة فذه النكاحية في تحصيل... غنية سواء كانت هل بسيطة او مركبة كما يشهد به الفطرة ولا يحتاج الى ملاحظة
 ان ملاحظة الوجود والعدم وما ادعاه من حكم الوجودان ففي الواقع خلافان من رجع وهذا انه يعلم انه يصدق زيد
 قائم غير ان يظهر بالادق في النسبة اولادها كيف وعند ملاحظة احد هالما بقية القضية الاصلية بل بحيث قضية اول
 موضوعها النسبة الا لا وجود لها واقعا وغير واقعا ومن مما يعلم بطلان قول المتأخرين من ترجيح اقواله القضية مطلقا لقولهم
 بالنسبة بين النسبة وقولها اولادها وقولها وقال الحق في الدوام في الخاتمة الجديدة على الشئ المذكور قد سلم ان النسبة
 الحكمية المعبرة في جميع القضايا هو ان اتحادها بين المحول والموضوع ثم انما يمكن ملاحظة هذا الاتحاد في الهيئة البسيطة دون الهيئة المركبة
 بل لا بد ان يفهم الوجود والعدم وانتهت فقول ان الاتحاد عالم بعينه ثبوت اودع لا يتعلق به الا اذعان سواء كان
 بين الموضوع والمحول الذي هو الموجود او بين محول اخر فان الاذعان انما يتعلق بالاجاب السلب لا بالاتحاد
 المحقق لطلبها وذلك ظاهر جدا فكما لا تقدر على ان تدعى بقيام زيد... بدسبب الطرفين لا تقدر على الا
 بوجوده من غير اعتبار الوجود بينهما اذ كان الحكم في الهيئة البسيطة ثبوت الاتحاد وبين الموضوع
 في الهيئة البسيطة ثبوت الاتحاد بين الموضوع والمحول او سلبه وانما العجب الاول اذ قد اتفق بوضع عدة خاتمة وجوده في
 كيف صدر منه امثال هذه الاقوال في القضية عند القدماء ومركبة من ثلثة اجزاء كما هو الحق والمجاز عند هذا المذهب وثالثها
 نسبة اخبارية حاكية معارة عن كون الموضوع محولا او على على العكس عاوجه الحكمية وقد يجوز
 الموضوع او... بانه لا او سلب عنه وتارة بوجوده له او سلبه وتارة بالاجاب السلب ولا يخفى على الزكي ان
 الطرفين مرتبطين ببعض سبب يصل عنده معنى صالح للصدق والكذب ولا يحتاج الى شئ اولان
 هاتين الاتحادات يتعلق به الاجاب السلب والاصح في القضية انما هو ان الاتحادات لا يمكن ان النسبة واقعة او ليست
 بواقعة فيجب ان يكون فيها اتحاد واجاب وسلب... فانه ان النسبة مع الكون الرباطي الحاكم وما ذكره
 انما ينطبق على ما ذهب المتأخرين فانهم قالوا بان النسبة الحكمية ثبوتية بنية ولا يتعلق بها الاذعان وانما يتعلق
 لقولها اولادها واقعا وهو مع كونه خلاف البديهة كما مر من الحق في الاية و... قال فيها ايضا على ان العقل حكم
 بان ما هو مثبت في صورة الاجاب فهو منسحق في السلب فلا بد ان يكون الحكم في الاجاب موضوع الاتحاد وفي

السلب

السلب برفعه وهذا ايضا فاقض منه العجب لان المثبت في صورة الایجاب هو المحمول هو المنفي السلب لا يجب ان يكون المثبت و
المنفي اطر سوي المحمول قال ايضا اذ كان الحكم في البسطة ما تم اوجاد سلب اتحادها وكان ذلك انما في تحقق مفهوم الحقيقة العقل كان
كافيا في المركبة اذ لا فرق في بدها العقل في العصور من في ان الحكم اذ كان الحكم العقل اتحاد الطرفين في وجوده كذلك الحكم اتحادها في وجودها
من غير فرق قال اما الشبهة المطابق والحكي عنه في اهلديات البسطة وجود الشيء في نفسه وعدمه في نفسه كما ان في اهلديات المركبة وجود الشيء
وسلبه عنه في وجوده ووجوده ليس مع وجوده فانه ان بحسب الحكم اتحاد متحدان بحسب الحكم عدمه بهذا يظهر انه لا ينبغي ان يقع اختلاف في كون مفهوم
موجبه وانه كون زيد وجوده مستلزما على الوجود الرباط فانه لا شك ان الكمية في الاصول موجبه وفي انتم مستلزما على الوجود الرباط
وان كان الحكم عليه فيما وجود الشيء في نفسه وعدمه كذلك انتهت لا يخفى ان مفهوم المعلوم عند اهل اللغة الشيء المتصف بالعدم محقق
العدم في سلبه والمحمول في سلبه كما معنى في رابطة يقتضي الاتحاد لا يكون من الصفات المتقضية لموصوفات متحدات مع المبدأ او حاله
متشعب بحسب وعلى تقدير يكون القضية موجبه على القضاة اللفظ نعم لاول بان المراد من سلب وجود سلبا لا ثابتا
كانت القضية بالثبوت لكنه خلاف الظاهر جدا وهذا مخرج عليه بقوله في عدم مفهوم له وان لم يكن له في شرح التعجب للتجويد
عدم الشيء ايضا على قسمين عدم الشيء في نفسه وعدم الشيء عن غيره والاول يكون محمولا والثاني رابطة وعلى التقديرين
يكون النسبة سلبية وقال في الكاشية ما على التقدير الثاني فظاهره وانما على التقدير الاول فلما ذكره بعض المحققين من انه اذ لم
على امرنا فانه لا يمكن اعتبار هذه القضية موجبه ولا بد من اعتبارها سلبية لان اعتبارها ايجابا رابطة يقتضي ثبوت الموضوع
الحكم لا اتفاق يقتضي عدم ثبوت فليس من اعتبار ايجابية هذه القضية اجتماع المتسافين ثبوت الموضوع ولا ثبوت وقال في
اخرى ما على التقدير الاول فلما سياتي من ان عدم اوجاد محمولا لا حاجة الى رباط بالموضوع بخلاف اوجاد المحمول في الخارج
سواء واذ كان عدم محمولا في غير رابطة اخرى يكون المنع سلب الموضوع عن نفسه فيكون النسبة سلبية ولا يخفى ان في
الاولى سا تطهر اذ يمكن ان يراد عدم الحاجي وبعبارة القضية فبنية او عدمه لا يوجب الموضوع شيئا لا تمثل لكنه في
الذهن كالموجب وبعبارة القضية حاجيته وكذا في الثاني لما مر من ان الرباط ضرورة في نفسه لا لا يحصل منه في
عنه حال الصدق والكذب قال المحقق الدواني ما قلنا في اذ التصورات زيد او مفهوم المحمول كيف هذا ان التصورات في
حصول التقدير في غير ملاحظة النسبة بينها قال ايضا مع انه خلاف البدهة فان علم بدهة ان مفهوم نفس الوجود
فلنعقل ان يحكم بها سلب ايجاب عدم المفهومات فاذا قسم الوجود الى مفهوم آخر فان كان يحكم بسلبه على ايجابه فظاهر
ما لا كاشية في قوله متحدان بحسب الحكم عليه يقتضي ان الحكم عليه زيد معدوم مع كونه موجبه هو سلب البسطة الحكم
لزيد ليس بموجود وانه ليس بصحيح لان الثبوت الذي في زيد معدوم ان لا يجعل كانه غير الواقع فلا يكون خبرا

يجب ان يكون في عينه شي من الموجودات المحكوم عليه سوا كان معنونا او معنونا فقط انه عالمكم في تلك
بشئ من المعلوم في الواقع فليكن السلب المحض الذي يكتفي به السلب كافي في الموجبة عالم بغير شئ من المحكوم عليه كان غرضه ان
من اظهره القضية على السلب في تلك الثبوتات تحتها كما في الحقيقة بانها في الواقع وصفت السلبية على حد
هذه الموجبة بعد جعل السلب

وهذا الظاهر بما ذكرتم من الفرق بين الحكم في حيزه وبين الحكم في غيره فان الحكم في غيره هو الذي
في عينه شي من المعلوم في الواقع فليكن السلب المحض الذي يكتفي به السلب كافي في الموجبة عالم بغير شئ من المحكوم عليه كان غرضه ان
من اظهره القضية على السلب في تلك الثبوتات تحتها كما في الحقيقة بانها في الواقع وصفت السلبية على حد
هذه الموجبة بعد جعل السلب

بالمعاني الموجبة في المعلوم فالفرق الاول لما هو سوا واجب في العالم
المتغير بما هو متغير وزعموا قدم بعض الزايات البواقي توصيف البنات بها بالقدم الزايات واثبتوه بغيره وانتهى عالمكم في ذلك
عن كونها الواجب تعالى بالزاوية وزعموا حدوثها بانها انما اطلقوا عليها القدم الزايات ونفوا عن غيرهم المتغيرين
مع كونها في العالم الزايات في الخارج ونقدوا الواجب تعالى عنه بزعم ان القدم الزايات كون الشيء غير متبوع بالمعنى في الواقع
بما انه ولما كان فاعلموا حدوث العالم قال ان القدم بهذا المعنى يخص بالواجب تعالى والاراد بالحق جميع المتكلمين العالمين

هذا هو الوجه في كون السلب المحض الذي يكتفي به السلب كافي في الموجبة عالم بغير شئ من المحكوم عليه كان غرضه ان من اظهره القضية على السلب في تلك الثبوتات تحتها كما في الحقيقة بانها في الواقع وصفت السلبية على حد هذه الموجبة بعد جعل السلب

هذا هو الوجه في كون السلب المحض الذي يكتفي به السلب كافي في الموجبة عالم بغير شئ من المحكوم عليه كان غرضه ان من اظهره القضية على السلب في تلك الثبوتات تحتها كما في الحقيقة بانها في الواقع وصفت السلبية على حد هذه الموجبة بعد جعل السلب

هذا هو الوجه في كون السلب المحض الذي يكتفي به السلب كافي في الموجبة عالم بغير شئ من المحكوم عليه كان غرضه ان من اظهره القضية على السلب في تلك الثبوتات تحتها كما في الحقيقة بانها في الواقع وصفت السلبية على حد هذه الموجبة بعد جعل السلب

جميعا على الثانيين لا لا عين لا نهما تبتا ولا ان جميع المفهومات لان كل موجود لا يكون عن وجوبه وكل معدوم عن امتناعه بالضرورة
 عند فهمه وجوب وجود المعلول لثبوت وجوب العدم عند عدمها مع فالنقص من قوتها يكون الوجوب الذاتي من الوجود
 العاقبة مع امره خواص الوجوب على قدر حوائجها ان يختص بواجدها من الاسم الثالث للموجود ليس من الامر العام ويحل عليه
 افرادهم لا يختص بواجدها والواجب ^{وقد فرضت في المحقق العلة في} لا وجوده في الامر العام وواجبها في الامر الخاص
 مقتضى من التعريف انه اذا كان احد سقطين من الامور العاقبة كان الآخر ايضا كذلك ولا شك في ان الامكان منها محجب
 في القابل ان يحجب يكون الوجوب ايضا منها لان الامكان غير شامل في نفسه قاطبة الى شئيه ان اعتبر كل اثنين منها مقابلا
 فليس لفرع العظمي متعلق به انتهى اعتبار الاثنين امر واحد اما يجعله معقودا او بالبعيد عنها باهر عام صاوي عليها كما
 والواجب وجوب قد جعل قولنا يتعلق كل على انه بيان للما قبل او لا علب فلما ايراد قاطبة حاشيتة اخرى ايضا لا تقابل الوجوب
 المطلق والوجوب الغير من الاشياء وكذلك من الامتناع المطلق والامتناع الغير ^{وحيثما قيل في عدمها} حاشيتة اخرى ايضا لا تقابل الوجوب
 والما في بعضها جعل في حاشيتة من ثمة ^{والما في} قولنا ايضا انه ايراد اخر بالنظر الى عدم التقابل كما ان المذكور في اصل
 الحاشيتة ايراد بالنظر الى عدم الشمول مع مقابل احد مع واحدة من الثلثة في الارادتين وقد عرفت ان ليس كذلك المعنى
 اصل الحاشيتة ايراد بالنظر الى عدم الشمول مع مقابل احد على ان المراد بالوجوب لا تامة على الفاتيان ومنها المراد العظم
 بالجو ايضا لا بد من اثبات ان القوم في جوابه ان الامكان مقابلها ^{بما وجدنا} هذين المعنيين وان جعل من الامور
 بالنظر الى هذا التقابل لا يقول عاقل بل طاهر ان جعلهم الثلثة منها نظرا الى التقابل على احدى اذاتيات ^{المراد} طاهر
 ان في نفسه فيها خروجهما فثبت بطايرة لان المبين فيهما من عدم مقابل الوجود والامتناع لا يجوز ان يكونا
 لا يصلح المفارقة فخرج الامكان لا يخرج شامل بنفسه ليس له مقابل شمول مع فيصاح التفسير ^{اخر} في الثلثة
 الحاشيتة الاخر فلا يصح لان حصر مقابل الوجود والامتناع في الامكان ليس بطايرة ولا يصح في الواقع بل طاهر ان حصرها مقابل
 ضاواها بالثمة ^{في} المفهومات كما تروى قال في حاشيتة ثالثة المراد بالتقابل اعيان الوصف
 واعلم من المعنى الاصطلاحي المحصص ^{في} من مطلق المباني ^{في} الامكان والامتناع طراحيته لا تقابل
 بينهما بالمعنى الاصطلاحي فان بينهما تقابلا عرفيا ولا يمكن اصطلاحا ولا لاحوا ^{من} كل من الثلثة والاحوا المحصصة
 بالآخرين عكس فان بينهما وكانا مباينين ^{بلا} بل لم يقبر فيها تقابل لاحوا ولا اصطلاحا فاقا على انتهت فلم يعقل
 المعنى ولم يوصف الكتاب ان التقابل كما ان اصطلاحه معناه قال المراد بالثمة في حاشيتة على اشيائه فلهذا طاهر ان
 والتمتع لا تحقق لمجرد عدم اجتماعهما في شئ واحد فاقا بل لا بد من كون تنافها بالذات كما لا يمكن والوجوب ^{لا} لا يمكن
 الاشم

والما في بعضها جعل في حاشيتة من ثمة
 والما في قولنا ايضا انه ايراد اخر بالنظر الى عدم التقابل كما ان المذكور في اصل
 الحاشيتة ايراد بالنظر الى عدم الشمول مع مقابل احد على ان المراد بالوجوب لا تامة على الفاتيان ومنها المراد العظم
 بالجو ايضا لا بد من اثبات ان القوم في جوابه ان الامكان مقابلها

[illegible]

لا دور العاقل مع ان القوم قد صرحوا بكونه هنا ووجه عدم البحث فيها ما لا يلزم من كونها في التعريف الاول لم يقل احد ان
 الامر العام اصطلاحين فيكون في اصطلاح واحد والظاهر ان الثاني لا يلزم من تعريفه هذا القيد الاول بل انما اعتبر عند ورود النقض
 انما صفة اضطراره لو كان مقبلا عند القدم في المفهوم في وجه التكرار في كل الامر والاربع مائة علم ان لا يكون التعريف المعلوم
 وهو ذلك منها لعدم الشمول في المفاهيم انما قال الفاضل مرزا جان ان التعريف الاول غير متناهي بل بوجود
 التعريف الثاني فلم يكن يميز بين مصاديقها تعريفان لمفهوم واحد اللهم الا ان يلتزم ان الامر العام
 وفيه نصف ظاهره انما هو ان شمول التعريف للوجود الذي لا يخرج عن مفهومه في لفظ المشهور لا ينافي بانظر المخرج الامكان
 بانظر المخرج الامكان انما هو بانظر الى دخول الوجوب الذاتي والقول بالاصطلاح لم يقل احد وايضا ان انما خرج لعدم
 الاول ان لم يكن في وجهه تقييدا كما عرفت وادخل في الثاني فلم يكن بينها منسادة بوجه فخرج اصطلاحه اصطلاح
 ينطبق بوجه علم فخرج الاول في اصطلاح البحث عنه الا ان الباب ان لم يتعلق فلا يكون الادخال في الثاني صحيحا نعم يمكن ان
 الذي خارج عن التعريف الاول متصور في احوال الموجودات فان ادخل في الثاني فخرجها عن كمالها فخرجها عن كمالها فخرجها عن كمالها
 يلزم من وجهه ايضا في الاول فيلزم الفرق ثم علم ان هذا التعريف للامر العام عند المتكلمين والاكمل اقلها عند من معه ثم ذكر في القوم
 انهم لم يفرقوا بين الاصطلاحين فان البحث رده في حاشية الى مشيئة بان هذا التعريف كان عبارة عن المتكلمين فكذا ان
 كان عبارة عن الحكماء فكل واحد لم يفتن ان هذا الموضع ليس عنهما حكما وشارحا لهداية الشبان والمبشرين بالامر العام في كتابها
 بالتعريف المذكور في كتب الكلام ولم يذرا المصنف الذي عند الحكماء ولو كان من معانير الامم في هذا الاصطلاح
 في كتب الحكماء او لا علم حال وعند المتكلمين كذا الا ان يكون الاصطلاح الحكمي مصداق لم يجر عاقله ذكر الامم
 العام على ما فهم من الهيات الشفا، ما يكون من احوال الموجودات ما هو موجود بالمفهوم الذي لا يكون من الاشياء انما قد يكون
 على اختلاف كالتعريف المفهوم الذي يقتضيه بغيره ولا يكون نوعا بالذات الموجود ما هو موجود ولا يكون واجبا ولا حادثة ولا
 في الجود والامر العام لا يكون العوارض المجردة في العلوم كثره امور عاقله ويزيد في النقض في المقصود في المقصود
 يخرج مثل التي وبالله لا يكون العوارض المخصوصة كالجوهر مثلا منها ولا يكون الوجوب والمفوقات العشر منها
 النقض في المقصود كنعيف في ذاتها في المس لا يكون العوارض المخصوصة بالوجود في المادة ويزيد في النقض
 اختصاصها بالوجود في فهم فخرج جميع التعريفات على التعريف الاول كالمس في العوارض التي توجد في مقولين فخرج
 في العوارض في توجد في ذاتها في مادة واحدة في العالم مع اختصاصها بالعوارض فاما ان يلتزم كونها في الامم
 عند الحكماء وان لم يكن عند المتكلمين كما انهم مثل ذلك الفاضل مرزا جان في هذا ان لا يقيد تعريف الامر العام بعدم اختصاصه بالموجود

فان قلت قد صرحوا بكونه هنا ووجه عدم البحث فيها ما لا يلزم من كونها في التعريف الاول لم يقل احد ان
 الامر العام اصطلاحين فيكون في اصطلاح واحد والظاهر ان الثاني لا يلزم من تعريفه هذا القيد الاول بل انما اعتبر عند ورود النقض
 انما صفة اضطراره لو كان مقبلا عند القدم في المفهوم في وجه التكرار في كل الامر والاربع مائة علم ان لا يكون التعريف المعلوم
 وهو ذلك منها لعدم الشمول في المفاهيم انما قال الفاضل مرزا جان ان التعريف الاول غير متناهي بل بوجود
 التعريف الثاني فلم يكن يميز بين مصاديقها تعريفان لمفهوم واحد اللهم الا ان يلتزم ان الامر العام
 وفيه نصف ظاهره انما هو ان شمول التعريف للوجود الذي لا يخرج عن مفهومه في لفظ المشهور لا ينافي بانظر المخرج الامكان
 بانظر المخرج الامكان انما هو بانظر الى دخول الوجوب الذاتي والقول بالاصطلاح لم يقل احد وايضا ان انما خرج لعدم
 الاول ان لم يكن في وجهه تقييدا كما عرفت وادخل في الثاني فلم يكن بينها منسادة بوجه فخرج اصطلاحه اصطلاح
 ينطبق بوجه علم فخرج الاول في اصطلاح البحث عنه الا ان الباب ان لم يتعلق فلا يكون الادخال في الثاني صحيحا نعم يمكن ان
 الذي خارج عن التعريف الاول متصور في احوال الموجودات فان ادخل في الثاني فخرجها عن كمالها فخرجها عن كمالها فخرجها عن كمالها

فخرج

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

والله اعلم
بما فيه
الكتاب

ثم لا يخفى الوجوه اذ اعلم ان المتبادر من التحقق الموصوف الى خواتم تعريف الوجود هو الوجود الذي عليه ساطع الوجود من غير ان كان بالمتبادر
لانه كما كان من طوكون الشيء موجودا على الاطلاق يكون هو المراد في تعريف الوجود لا المعنى المصدر الذي هو من لوازم الوجود والادراك له امر واحد وهو
اجملي على النوع مع صحة الاصل فكون المراد من التحقق لا هو في تعريف كمال الصانع بل المعنى او اللزوم بينهما ما صانه التحقق وتبعته فقط لا يكون
في احد من المعنى في الآخر بمعنى آخر كما لا يخفى في عالم الصانع انهم سنده على جاذبه الوجود كي لا يجزأ به لو كان موجودا لكان وجوده في مكانه فكذا انتم
والنكاح عندنا بغير انصاف الشيء منقضية فبما اعمل على انهم جعلوا الوجود الحقيقي من الاحوال الجريان الدليل فيه في اصل الكلام ان الوجود
والاحوال في التحقق يتبع هو المعنى الحقيقي كما هو ظاهر في المصدر في قولنا لا يكون من ان يكون اكتشافه عارضا لنفسه ثابتا وبالجملة
من الاحوال فكون الوجود الحقيقي للموصوف الذي هو نفسه عارضا لنفسه ولا مشاع لثباته لا اعتبار لان الوجود الحقيقي نفسه هو الوجود
عندنا ان يكون نفسه عارضا لوجوده ولا في العارض ولا في الوجود واسطة واسطة في الوجود والوجود في الوجود
الذي يكون قبله لا الذي بعد لان العارض هو خوف عليه للعرض لا مشاع في النسبة بينه وبين العارض في نفس عليه حال الشئ في
خبره فانه قد صرح بالخبر بان العارض في الكمال المتكسر النوع حصة لنفسه لتحقيق نوع من الشئ في وجوده فانه لا يكون المعنى من الاحوال
الوجود والعارض لا شأنا به من خصوصية فليكون هذا الخاص وجود الموصوف والادب بالذات للوجود من حيث هو ثابتا وبالعرض فلم
يلزم عرض الشئ لنفسه المستحيل في ذلك الخاص المطلق على منكر النوع ولو اجري الكلام في امره فيقول ليس هو في ذلك بل هو فيكون
مطلقا حاله لا كونه كذلك كما ان الصانع قد يكون موجودا وحده الاصطلاحية لا يكون موجودة نعم علم انه محال في الكلام المتكسر في مدخل
من انه يجوز ان يكون للمعدن الاحوال الوجود الحقيقي في التحقق يتبع هو المعنى المصدر فلا يلزم عرض الشئ لنفسه في عرض
للتحقق وكذا اعلم ان محال لان تعميمه على كل شيء في الوجود لا يسيء الى شيء علمه فيكونه اما لان قيام الشئ بنفسه معدله في نفسه قد اقام
الحال في ان جميعه كونه لا محال تحقيقه في نفس المراد ان يكون ذات الموضوع مع خصوصيته كذا في نفس حال التحقيق نفسه عليه بالوجود
فيما تحقق في عالمه ولا تحقيق في نفسه بل اعتبار قيامه بمحل وجوده يقتضي عمل التحقيق عليه كذا في
والا لان ثبوت ان
حاصل كلامه ان الموصوف بانها في تحقق الوجود على التحقيق بها
عنده المتبادر في نفس الامر يعلم ان اصلا فلا يلزم اذ ان عرض الوجود لنفسه ثابتا وبالعرض
لا يخفى انه يلزم في المنزلة في تعريف كمال الصانع انهم سنده على جاذبه الوجود كي لا يجزأ به لو كان موجودا لكان وجوده في مكانه فكذا انتم
وهو الوجود او باعتبار غيره وهو كمال هذا الكلام صريح في ان محال التحقيق

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

تبعاله و ناديه بان اطراد منه ان يكون محققا تحقق غير ان لم يكن ذلك تحقق او صلوا بالذات و لا بالعرض مما لا يقبل

ایضا و مختلف بطور علانیه وضع آنها با مورخانی و اینداتری امیر و غیر منبسط موقوفه الی الوفد الخان کما یجرحه احوال و مخیر
لا تضاد فی الواسطه حقیقه و البقیه و در کتاب بالواسطه فلا بد ادلائل تصویره اذ لا یجد العقل سوى الحق ان الذات العالیه

بين الوسط والوسط احراسي بالقيام بالوضوء وادعاء الكونستانتين البعثه في وجوده والوعظ في يومه المطر و

المستغفر من الواقعة بما هو دين المبهوتين غير مسلم بل لوالدي السيرة على خلافه فلم يبعد فان النقل لا يبدل بغيره من

فاحم السواد بالمقدار بالذات كالسطح والحجم عند الاشتراك في الزوايا ثبات كالحجم عند المتباينين في السطوح المتساوية

بغير ما كان الانصاف حقيقيا والحق صفة حقيقة لا اية الى امر من شئ الى شئ بل هو حقيقة في ذاته

فخرج صفه المعدوم بها مدهته علم ان ذكره القيد ليس لحظ الاظهر ان الام صفة المعدوم كونه

لقية فلم ان المقصود الا معنى فيه بيان انه لا يفرق اطلاقا من كونها صفة لوجود وحصل الاختراع غير الذات وصفات المعدومات

و با قیل ان غناء العید الاخر من الاول لا باس من فاعنا نسیم اذ كان هذا فائدة سوى الاخراج المستفاد من هذه الافعال العشرة

قال في الحاشية المأخوذة من القيد الأولين لمحمد بن أبيان كما أن القيد من الآخرين الأخرى والأركان القيد

فزوج صفه المودوم القيد الآخر فكان الاولين بغيره البعض والاخرين لمسته الفصل انتهت قوله والاراي والامكن

نقص البيان بل يكون الدال المحض البيان والتمثيل للاختلاف واللامعة التعريف من امر يكون مشتركاً بين جميع الشائع الظاهر

مع كفضائل القوتة وخص الفكر لادراك ليس عليه ان القيم عبارة عن التبعية الخيرة والعرض تابع

فمن لم يجد في نفسه شيئا من هذه الخصال فليعلم ان الله تعالى قد افاض به من نعمه ما لم يحصى

لا احوال عندم لا يقول تجرد جيب بانه اراد كبريان الله في غير الرحمن
واما اذا امنوا كونه من اولي الامر فكيف في الامور التي هي خارجة عن

وأيضا أجمع أني ستراد أجمل فيكفي في بطلان المقدمه الاولى وليس مني أن يقول المتعرض

بعض فقطع ان الاولی ان يكون
 ریف محرم جمع عندكم من
 من سافر في التوجه كما انكم

تمريض الفاضل مرزا جان شهاب - ان كان المرء منه الوجود في حق فانه يرف شفا على الدور في تعريف الشئ بنفسه

فقد شبه انه يكون باللفظ المشبه وكون الكون اظهر ملائمة على مني الخوف تيمنه مواراة الامام

فما مضى المكان فخصه بالكون لكن يمكن انكار خلاصته في التحقق بالنسبة لحيث بان الحق هو الثبوت فليس

سنى بنفقه الحمل على الملقط موقوف على اثباته او نفيه الاول من الثاني وانه ان غرض المحشى في الجواب بما هو حاصله ان

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

(1) (2) (3) (4) (5) (6) (7) (8) (9) (10) (11) (12) (13) (14) (15) (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) (23) (24) (25) (26) (27) (28) (29) (30) (31) (32) (33) (34) (35) (36) (37) (38) (39) (40) (41) (42) (43) (44) (45) (46) (47) (48) (49) (50) (51) (52) (53) (54) (55) (56) (57) (58) (59) (60) (61) (62) (63) (64) (65) (66) (67) (68) (69) (70) (71) (72) (73) (74) (75) (76) (77) (78) (79) (80) (81) (82) (83) (84) (85) (86) (87) (88) (89) (90) (91) (92) (93) (94) (95) (96) (97) (98) (99) (100)

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

تمت في سنة ١٢٤٠ هـ
فقط في سنة ١٢٤٠ هـ
عند السيد محمد بن علي

اختلاف اعتبار
و جداول

غیر الذوات

وان كان غير مختار عند المجرى
فان المقصود توجي
المراد بحيث يخرج عن
سبب البين
موجود وابتداء

ان الله في خلقه
صديق لنفسه
والمؤمنون هم

محمد ادين جمل اللواتي فلا كوز

الخارجية

فيلسوف عاقل من اولاد الله
فيلسوف عاقل من اولاد الله

[Faint handwritten Persian script]

الهدي وكون الاجتماع في الصورة المستندة بان قصه وقرين الاستدلال الاجتماعي والكبرى مستند الى الاول الكلية دون الثاني فلو قلنا
 ومناط الحكم الاستدلال قدس سره على استدلال الاول وان الالباب من الاجتماع خارج لما نفس السني وقدم دليل ذلك وما ذكره
 ثانيا مناط الاول ان يقال مثله ان المانع من الحمل على المبدأ هو نفس النيات لكن لما كان حصولها في انفس من موجبا لغيره
 مانعة استدلالها الهويته وبعد التباد التي لا اي ابد الجواب من الاول من الشرح قدس سره وانما من حيثية
 ذلك القول ان لما كانت الهويته في الواقع النسخ ولغيره لا بأس بهذا الصنع نوع في الاشتراك اي بالادعاء
 او خارجيا ولا شبهة في ان الصورة هي اصله في خيال ربه اذا قطع النظر عن عوارضها الخارجية شيئا
 لئلا يقطع النظر عن عوارضها الداخلية نسبة الانسان الى ربه وغيره فافهم ان الانسان
 واعتبرت في ربه وغيره في انها كثره بسبب العوارض في الخيال الهويته حاصل في الجواب الى امره الهويته
 فرض الاشتراك على اجتماع الصورة الهويته في خيال ربه مثلا من حيثية مع قطع النظر عن العوارض
 لها في ذلك الخيال مطعون على تلك الصورة في اي خيال خصيل على سبيل الاجتماع ولا يترتب من ذلك كثرته بل كثرته
 مناط الكلية جاز لا يطابق على السعيان فاجابة محقة كانت او مقردة على الاجتماع انتهت وبذلك الجواب الهويته على السعيان
 عن الاعتراض الثاني في الشرح لا على قوله فالقلت هو كذا لانه كما ينطبق الصور الخيالية على انفسها كما قلنا
 النظر عن الصور الصور البصرية ينطبق جميعا على انفسها هي اصله في البصائر لقطع النظر عن
 العوارض هي اصله في حاسه حاسه وذلك على غاية تجلده ولا يشبه على احد من العقلاء والهيئات على الالباب
 بين الصور بين والهيئات ايدفع اصل الاعتراض وهو المقصود لتوحيد الاول والثاني ثم اعلم ان مناط التكليف
 عندهم على تجويز العقل بالنظر الى نفس مفهوم الشئ كثره اجتماعية لا يحتاج في عدم تجويزه وبما ينبغي على ان يجرى اليه
 مثلا والنظر العقل الى نفس مفهوم لما يحكم به صدقه على كثير من عدم وجوده ما يصدق عليه كذا حكم ما يتبع
 ان يوجد الشئ يكون مصداقا له في الخارج واما اصل المبدأ في شئ لا يجوز العقل وجوده في غيره اشلا سواء كان
 اجزاه او ما هو ذا منه ولا يجوز صدقه على غيره الصبا اصلا كما لا يخفى في الانسان عدم وجوده
 نوع من الجبر على نوع من العوض لعدم وجوده ان تمام ذات الله بما في ربه والاول في دينه يكون ان يوجد
 ولا يجوز في الاول اصلا ولا يند احد جزئيا ويزان كليين وهذا الامر هو المعنى
 بالبدني وغيره لان نفس مفهومه تجوز العقل وجوده وصدق على كثيره واما الالباب بالنظر الى ان لقيضه
 فلو قطع النظر عن هذا فلا يجرى العقل في نفس مفهومه ما يمنع عن الصدق وقدم وبذلك الجواب مدار عدم تجويز

في الاول ان الانسان
 في الاول ان الانسان
 في الاول ان الانسان

بالنظر الى النفس المضمون وتجزئه على استقامه على الهدية وعدم اشتغالها عليها وعند هذا النظر ان الامر بزيادة لوجهاً (مراد في ابناء الله شئ)
لا ينافي بل يشتمل على مقتضى جمع الامور وهذا خارجاً عما قلناه من انه امر بوجوه اخرى كليات ولا يجوز العقل وجوده في غير ما قلناه اصلاً ولهذا
لا يجوز صدق عليه الصياغة كما قلنا من جهة انهم فيها شئ وهو ان قد لم يعدم وجدان المصدق عليه اللاشئ واما ما لم يعدم
مبنى على ان مرادهم ان لا يكون ان يوجد امر يتخرج عنه هذا المضمون وبمعنى كلياً عرفياً لا كاشع لقتضيه من جهة وهو كل عرف له ولا
فيتم المضمون بعد وجوده في الذهن وعرفه في الشخص انه شيء مفرد في نفسه وهو ذاتية له وعند هذا يقال ان الامر في اللاشئ
انما سلب شيء اي يقتضيه بالنظر الى الكل بالاشتقاق فهو مفهوم سلبى افرادة مخففة في الخصص ولا يكلف غير ذلك
في الذهن فلا يكون كلياً فرضاً وان حصل مدارد على غير الخصص في كل سلب كذلك فلو لم يقتضيه تفتايل الامور
وان اردت بقية بالنظر الى الكل هو اطاعة فيصير معنى شقيقاً الى الامور الموصوفة بالاشئية فظاهر ان مصدر ان الامور كثيرة
الفرضية بالنظر الى الفهم في كل كلياته بغيره او يقتضيه جزءه وان لم يكن كذلك كان عاماً او خاصاً وهذا على طريقه
نعم للتحقق ان الرواد هي في جميعها ان كانت ان كانت ان الشئ من الموصوفات ليس لها اصل في شخص عندهم بل هو امر واحد
على نفسه لكن الكلام على ظهور ما وجه تخصيصهم الاشكال تفتايل الامور المشاملة فوه لا يخفى ان التي اراه طاهر
المشتر والشرع يدل على ان اليقين امر منظم بالاشئية في الخارج ولهذا اورد عليه انه ليس كذلك لكن امر الشخص
والله سبحانه ان ان ذاك المعنى هو برر عليها الامور سيجي في قوله فلا مرتبة لها عاشق الانضمام بحسب الادراك العقل
في اول مقصده البين والاعتقاد بالكلية والجزئية فاما بواقف الادراك دون ادراك فالشئ اذا ادرك بالحواس
وحصل فيها كان جزئياً واذا ادرك بالعقل وحصل فيه كان كلياً اشئياً للامر وسبح ما برر عليه جزئياً على النظر الى الفهم
ان الجزاء العقل الشئ في نفسه مع الجزاء الذي باعتبار كونه لا شرط بينه وبين مضمون الاشئ باعتبار كونه لا شرط لاشئ ان اشئ
الكلام على نزوع المصنف هو الشئ قدس سره من الثانيين لوجود المعنى فان الموضع وعندهم امر سبباً وان جزاء العقلية
متنوعات صرفة ولا يستند العلامة في يد المقام حاشيتهم فيها حال الشخص والوجود من الحقيقة والاطلاق
العقلية كما قلناه لكن صارت عبارة كثيرة تصيف المصنفين غير منظمه والله اعلم بقلي نقلنا لمصنف مع ذمنا
ابن قال لا يجوز ان يكون الوجود الخاص في الشخص متصفاً بالاشئية ولا يلزم تقدم الوجود على وجوده وتخصيصه بالوجود
لانظر عندنا ان الاشئية مع وجودها اشئية في طرفه وتقدم الوجود الخاص على الشخص الصياغة باطل فالتقدم
عندهم في كل وقت بينهما اشترط بين ان السار من اشترط الصياغة بحسب اتجاهه عن امتزاجه عن الوجود واقوم وان فرقوا
بان كل واحد في الاصل والفرعية في الاشئ بالاشئ اما ان يكون العقل السليم لا يفرق بينهما فلو لم يكن ان الاشئ انما لا يتصور

ذهنية وبها وبينه وان انضمام التبعين بالنظر الخارج ليس يصح بل هو مانع الادراك او جزاء عقله وان للموجود في كونه
 هو بية بالنظر اليها ان الاستدلال العلم والعرفان قدس سره والظاهر ان وجه النقص في الاول ان العلوم من التفسير
 قايمة بغير ايات او بالاعتباري يكون جهة التفسير بالاعتبار متقدرة على صدور المفهومين وهما التفسير
 التفسير متاخر عن صدق الهوية والتخصص في الواجب في التفسير غير معتبر عندهم كما قيل في العلم كصودر
 العلم كصودر معلوم وجه النقص في الثاني ان التفسير في الكلام المصنف في التقسيم علم الاختيار في الوجود
 بالهوية معطفاً لفعل الاختيار مع انه في نفس سابق باطل لان الاختيار الذي سلمه في جواب هو الاختيار الذي يقع بالهوية
 العينية وهو غير معقول ان الوجود والذوق يوجب هويته علمية في الذهن فان الهوية مساوقة مع كل وجود
 في الذهن والوجود في الخارج مع ان الهوية العينية قد تقدم عن الخارج ولا يتفاوت حال في الوجود الذهني
 كلامه ومننا اظهره ما ذكرنا لعدم اعتبار الكلام على المتبادر هو التفسير الذاتي والله في الواقع كذلك
 بل لو كان المتبادر اعم من الاعتباري فهو الذي يكون مناه على الاعتقاد كما هو في المصداق لا المتأخر عنه لا اعم
 والثاني فعل العقل وما ذكره ما تناقض على ان مراد الميت نفى تحقق الهوية في كونه اس مطلقا بل كفي تحقيق
 في اختيار الوجود في كونه اس بها كما يدل عليه قوله وهو بية تفهم ايها في هذا التحقق حيث لم يقيد بقيد بالنظر
 فقط قوله لا على وجه يتفهم ايها الشخص لا يفهم حيث نفى الانضمام مطلقا ولم يقيد بية بالنظر الى الذهن وعلى
 من النصف اعم من المطلق ولما كان كلامهم في هذا المقام غير منظم بيني قدس سره كلامه على ظاهره
 لانه مع بطلانه ليس معتدا عنهم والظاهر ان الامر ليس كذلك فان فرض المغرض قوله بان التفسير
 انه يقرر عندهم ان الجزئيات المادية يحصل في العقل لا على وجه عرض وفي كونه اس على وجه عرضي فوجب
 الهوية انما رتبة في كونه اس فيصدق على الموجود فيها انه متجاوز بمهملته وهو بية وليس عينية في الوجود
 في كونه اس في بية في الخارج وان فرضنا عدم حصولها في الذهن فالتفسير في هذا الصدد انه متجاوز
 وهو بية لان من مع الركاكة لو كان مقصوده في اوجه التخصيص بالجزئيات المادية في كونه اس بل يتجه
 بالنظر الى الصورة العقلية لانه الجزئيات الصيا وعلى هذا وجه مقصوده والمصنف لمحت ان
 الصور والكمالات متجاوزة للهوية حاصلة معها في كونه اس لكن هويته جازت معها في
 ولم يحصل بالنظر الى الذهن والموجود الخارج كما يكون له بية بالنظر الى طرف الوجود والذهن ليس
 لذلك فلما كان المقصود طرأ لم يقيد عبارات ثم لا يخفى ان الاختيار بالتحقيقه متشكك
 بين كونه اس

هذا هو المقصود من قوله
 في كونه اس في بية في الخارج
 وان فرضنا عدم حصولها في الذهن
 فالتفسير في هذا الصدد انه متجاوز
 وهو بية لان من مع الركاكة لو كان
 مقصوده في اوجه التخصيص بالجزئيات
 المادية في كونه اس بل يتجه
 بالنظر الى الصورة العقلية لانه
 الجزئيات الصيا وعلى هذا وجه
 مقصوده والمصنف لمحت ان
 الصور والكمالات متجاوزة للهوية
 حاصلة معها في كونه اس لكن هويته
 جازت معها في

[illegible]

الا انهم اختلفوا في كون الرض فاضلاً
 اصلاً لا يجوز ولا رضاً اذا الرض
 بكس فاضلاً عن الرض وعلته ما يوجب
 الحلية كحبس الرض وتوجب
 كون الرض مثلاً للمأنة
 الحلية الا انهم اختلفوا
 المستأنفة كون الرض
 مقصلاً لا يجوز الرض
 الكلام في كون الرض
 فقط

على الوجود فيكون متغيراً عما كان لما كانت الصورة المطلقة متغيرة بالصور المعينة ثم عليه الصورة المطلقة للمعينة
 ولما يتبادر ذلك نفساً وبن الجود والتشخيص لا يتم من جود ان الشئ في الجود في نفسه لا يتشخص بالوجود المطلق ونزوم شخص
 وما للمطلق مع ذلك لا يتبادر انما انما انما لا يتشخص بعد الجود لا يحتاج الى شئ من الجود في نفسه لما كان جود الكلي وجوه
 هو جعل التشخيص ووجوده بغيره لا ينافي لان لا يتم هذا القول او كفى من صورته العلمية وما يشتهر بسبب الشئ من ان الوجود
 هو بعد اذا نسب اليه كان اقدم منه اذ النسب الى الشخص مع انما هو خارج عن كون الاعتبار لا دخل له في الاحكام الواقعية
 والمقتضى بوجهه ولو ارجع اليه لكان اول للتعريف انما قد رتباً فانها هي مادة او مداره اعلم ان المعينة
 اريد ان اعتبر موضوعها بقايس اريد لا توهم جميع ما فيه وكذا المعينة في الملكة الاحتياج الى الشئ الذي اعتبرته مادة بالقياس
 اريد للاحتياج الى جميع ما فيه اريد لا يكون بين الملكة والموضوع الباقي الكلي في جميع ما فيه المعينة بل يحاط به
 لا يكون ان مطلق الاحتياج لا يكون في الحلول والافلاك معلول عن احتياج الى علة من حيث هو ومن حيث الخصوص بل لا بد من احتياج
 اخف كما لا يمكن كل احد من الاحتياج اسود الى الجسد كاحتياج الكمال الى اوجس و هذا الاحتياج لا يكون انما يكون الشئ الذي
 لا يلحق ان يوجد منفرداً بل يوجد في شئ اخر فيكون كاسود او حرج في تعارض الكمال ان بطبيعة ناعته فلما كان الملكة كذا
 احتياج هو الناعته في السرقية او في الناعته والخاصة من حيث الناعته فقط لا في شئ من حيث هو احتياج
 حاله في الميول من اجتماع مولى بسبب بطنة محذو واحد هو ما ياباه العيون السليمة والتحقيق انه صور المركبات الظاهر عند علم
 فكيف يتصور حلول الصورة الكلية في الميول لا يستلزم على الكمال قدس سره بهذا الكلام ليس هذا الموضوع ذكره
 هو المركب من العناصر المثلثة الذي هو هذا ان الكل وهو مغاير لواحده واحد الذي هو ان جزءه والجميع هو محصل
 وجوده في الخارج وكل واحد من اجزائه في محصل في الثانية يمكن بيان ذلك في مورد بسبب بطنة عند التركيب
 كاسود المركبات كالصورة الباقية هو الباقية من حيث انها متصورة بصور البسبب وهو يتحصل بتصورها
 حاضراً في المركبات التي يتصور الصورة معينة منها والابل من حلول المحصل في محصل الشئ ان اتفاق الميول بالصور
 المطلقة اتفاقاً في الصورة المعينة اتفاقاً في الظاهر والاتفاق في الشئ لا يجب ان يتبادر في وجوده فيكون
 وان استلزم والاتفاق في الشئ فيكون انما في نفسه كما استلزم في ذلك ولهذا يظهر ان الميول المركبات مرتبة
 الا لا تصور الصورة الكلية المطلقة والثانية تصور الصورة المعينة الكلية واثباته تصور البسبب
 والراية تصور الصورة الكلية المطلقة والخامسة تصور الصورة الكلية المعينة انما في العلم ان الحلول
 يتاخر المركبات في طاقته يكون على المجموع مما هو مجموع ربطها من لا نصيب لاجل ان اصله كالدولة في ذاته متغير

العاقل بالوجود

يتجلى في قول في الملكة الموضوعة
 لا بد من احتياج الى جميع ما فيه
 لا يكون ان مطلق الاحتياج لا يكون في الحلول والافلاك معلول عن احتياج الى علة من حيث هو ومن حيث الخصوص بل لا بد من احتياج
 اخف كما لا يمكن كل احد من الاحتياج اسود الى الجسد كاحتياج الكمال الى اوجس و هذا الاحتياج لا يكون انما يكون الشئ الذي
 لا يلحق ان يوجد منفرداً بل يوجد في شئ اخر فيكون كاسود او حرج في تعارض الكمال ان بطبيعة ناعته فلما كان الملكة كذا
 احتياج هو الناعته في السرقية او في الناعته والخاصة من حيث الناعته فقط لا في شئ من حيث هو احتياج

لا حقا خط منها والحلول السبعة في المركب من ذلك يكون في كل واحد من تلك الحروف من حيث تلك الحروف وحول الصور الترتيبية التي جعلها الله تعالى
 ان يكون لها بالتركيب من العناصر الاربعة من حيث ان كل واحد منها لا يكون ذلك من كل واحد من العناصر اربعة والتي جعلها الله تعالى
 كما صور المرتبة كما عرجوا يكون هناك كل عنصر من كل عنصر اربعة اذ العناصر موجودة بوجودات متماثلة بل المتماثل في وجود الانشكال
 وهذا بناء على ما هو الظاهر من الكلام من ان الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق
 الترتيبية حالة في الخلق من كل فرعية لاه الصفة فاما ان يحصل لبيها صفة اخرى من البيوت من غير ان يحصل من صورة اربعة
 كما ان الحصة الحاصلة من الصورة المائتة ممايرة للصورة الحاصلة من النارية فلا وجه لان يقال ان المركب من العناصر
 ان تحذف الحصة الحاصلة من صورة البسطة فيكون وحده محله الصورة النارية والباقي يتبع انما الله تعالى انما الله تعالى
 لا صلاحيته لباقي مائة اذ لا يحصل الترتيب لما كان في عديم ان الصورة المرتبة حالة في البيوت وهذا هو الصواب
 النوعية للبيوت حالة في البيوت الا لا الحصة ولا المركب منها ومن البيوت اربعة اذ ان الانفعال التبعدي من جرم
 البيوت عند جرم قاي والتحقق انما عاينة الحسية للكميات واما عاينة في الحلول في البيوت الصفة فانه لا يستحيل ان يكون البيوت
 بعد تصور البيوت البسيط باجمعه مستعدة للصورة الترتيبية وان لم تكن نفسها وحدها اوسع واحدة او اثنين او ثلثة من جرم
 البسيط مستعدة لباقي حصة الجسمية فالما عاينة البيوت والحسية صورته النوعية والباقي تجمعه العناصر
 المركبة فلا خلاف ان البيوت البسيط بعد تصور البسيط اربع حصة في حصة واحدة تجميعه لان حصة البيوت
 بعد الصور في كل حصة لا توجد الا صورة واحدة بل المراد من محله الصور الترتيبية البيوت المصورة بصورة ما من صور
 بعد الكميات ان لا صلاحيته لباقي حصة الجسمية لان البيوت لا يكون له عاينة في البيوت اربعة اذ الله تعالى لا يملك
 العنصر الا لانه في الترتيب من العناصر فلا تغير غير محله لان المحصولات الصور لا صورة اربعة اذ الله تعالى
 للماء العاينة في غير محله في كل من الغرض من هذا الحقيقة له بيان مراد من ذلك الحلول في المركب والمان في عباراتهم اربعة اذ الله تعالى
 اذ ان هذا القول ايضا يثبت في كل حي او حيوان في كل من تلك الحلول السبعة اذ الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق
 لو كان له حصة اربعة اذ الله تعالى في كل حي او حيوان في كل من تلك الحلول السبعة اذ الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق
 العلم في النفس من اربعة اذ الله تعالى في كل حي او حيوان في كل من تلك الحلول السبعة اذ الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق
 خلاصة الالات والاتيقة في النفس من اربعة اذ الله تعالى في كل حي او حيوان في كل من تلك الحلول السبعة اذ الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق
 ولا ينفك القول بان البيوت سبعة اذ الله تعالى في كل حي او حيوان في كل من تلك الحلول السبعة اذ الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق
 البيوت في كل حصة من الصور الترتيبية الحسية موجودة في كل حصة من البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق

ما عليه انما اربعة اذ الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق
 انما الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق
 انما الله تعالى هو الخالق وحيثما يتعلق به فهو في الحقيقة في البيوت اربعة اذ الله تعالى هو الخالق

[illegible]

(Faint handwritten notes in Arabic script)

اف لم يثبت الزمان والبرهان حدوث الخ في الوجود خارج الزمان وانه الواحد واثبت ان الزمان هو متعلق بغيره وقال في الحاشية ان
القبلي بغيره واثبت ان الزمان هو متعلق بغيره وقال في الحاشية ان الزمان هو متعلق بغيره وقال في الحاشية ان الزمان هو متعلق بغيره
اما تخصيص نفس الفلك بالزمان المعين ونفس الزمان بمقدار مخصوص فلا يتصور ان يكون الزمان مقدارا اخر انفسه في ذاته وقال في الحاشية
انه المقدار ينبغي ان يكون... مقدار لا يحجب الاصح لان الزمان لو كان متساويا في الاصح كان رطوبته وحرارة الوجود
المعروف معدوم وتقدم عليه تقدمه ما ناهيا انتهت ولفظها محال واسع لكن غرضه التمام مائة عن التعليل والمقام تبين مراتب
عند التحقيق انه قد ثبت ان الزمانية مختصة بالمتغيرات ان الخرات برتبة عنها ما قديم الزمان لا يكون الا في
المسبون بوجوده جميع الزمنية فالنظر الزمان قديما غير متناه كان ذلك في قديمها والواقع ايضا والى هنا قد انساها ما يكون
ذلك الخ مع قدم الزمان اذ ان الواقع كما كان وانهما اصل على باق العلوم فلهذا ان كل شيء منها بان ما طاق القدم الزمانية
عدم المستوجب بالعدم بالنظر الى الزمان... ان الواقع والادكان التي هي الزمانية اذا فرض قدمها بالنظر الى الواقع كما في
عند الحكماء قد عارضوا ما اذا ان الزمان لا كان حاداً فليكن القديم الزمان الذي هو حاد فليست ستمتاج جميع اجزاء الزمان فقط
يرسبوق بالعدم في الواقع مع كل الزمان مسبوقا به في الواقع فلهذا احد الاستدلال بالعدم قد مره قوله فيما سبق واما
اعل التحقيق اهل على القول الذي هو قال اهل ان الزمان له اتم ايتضرت التجدد والنقص والقبليته والبعدية بل هو عيناها علة تنص
بذاتها فحقا قد برهن الزمان مع شاهدها كما في الخ... يلزم حدوث التجدد والنقص والقبليته والبعدية بل هو عيناها علة تنص
من جانب الحاضر لان قدم القبليات والبعديات لا يتصور الا بالقبول بدون عدم الشاهد في... يلزم من تها هو التجدد
والقبليات والعدم... من جانب الحاضر لان حسيه. زمان نفس الخ كما مر في هذه الامور... حدوث الزمان فليكن
قياس... انك لا تخرج من شاهدها قد برهن قياسي مع الفارق لان الفلك علة باسطة ادير
حيث انما ادير بعض الساعات امتداد الزمان بواسطة الحركة الغير القارة فهو قديم كجانب الزمان الممتدة الاستمرار وبنفس
حالي الزمان لا يكون منه باسطة ادير بعض الساعات امتداد الزمان بواسطة الحركة الغير القارة فهو قديم كجانب الزمان الممتدة الاستمرار وبنفس
والنقص والقبليته والبعدية مع ان شاهدها كما في الخ... ان احد من المحققين في الحكماء والمتكلمين لم يذهب اليه وان نزلنا القول
بعضهم في القبة به استمر كلامه ومدار به الكلام على انهم يقولون ان الزمان هو قار بالثبات وان نقصه وحده انما هو
اخره... كما في القول بل لم يخلق كما في كلامه البهيمية وان كان قار بالثبات بالنظر الى الدهر والادراك كما في التفسير
عنه... وحيث ان الزمان بالنسبة اليها فليكن علة كل الخط المستقيم فلهذا هو التجدد وهو الذي كلامه الاستدلال
فما من المتكلمين على ان الزمان الكلي بالكلية انما هي من غير مطابق لها وكذا استدل الخ في حيث قال ان اقدم الزمان

من ان احد شيئا الاخصاص انما عرفت
المراد بقوله ان يقبل
الحق في نفسه وانها لا تقبله الا بالذات
او من ان الله تعالى هو الذي لا يقبل
في ذاته او من ان الله تعالى هو الذي لا يقبل
في ذاته او من ان الله تعالى هو الذي لا يقبل
في ذاته او من ان الله تعالى هو الذي لا يقبل
في ذاته

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تاریخ ۱۳۰۲

منه تعالى بل مجرد وقع انحصار الوجود في المظهر كما ادعاه كنفوق ولا شك ان انوار الكبرياء الحسنة اشبهت بالانوار الساطعة
والجديدة الخيرية التي تخرج وسطها كما هو دأبها في بيان احوالها وفضلها عن الدلائل والمفردات والذرية الخالصة في محبة الله تعالى

هو المخلص من نصيبه من قديم الزمان
المخلص من قديم الزمان
هو المخلص من قديم الزمان

2

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اسم

[illegible]

ما كان من شيء الا بعلم الله تعالى
 عز وجل والى الله المرجع
 الحقيق

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

۱۰

بما العلم يحصل بالبرهان الحسني حيث انه لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
احدها بحسنة ان معلوم العلم الفلاني لا يخرج عن المعلومة فلا بد من حصول العلم فمردودا ورسد عليه ما اذا حصل هذه الحسنة ان علم هذه الحسنة
اصل المقصود او متيقن في ما ذكره بقوله فالمراد بالبرهان الحسني ان العلم لا يتوقف على حصول هذه الحسنة بل يتوقف على حصول
والمعاني في ما ذكره بقوله ان المقصود من العلم الحسني ان العلم لا يتوقف على حصول هذه الحسنة بل يتوقف على حصول العلم الحسني
بما ذكره في ذلك في حصول العلم الحسني لا بد من حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
هو العلم ولا يمكن حصوله بالبرهان الحسني لا بد من حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
القدسية لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا بد من حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
والمراد بالبرهان الحسني ان العلم لا يتوقف على حصول هذه الحسنة بل يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
العلم في هذا العلم الحسني ثبوت امكان حصول القوة القدسية لان كما هو مسلم منهم وان لم يكن لهم علم بهذا دليل على العلم
ان العلم لا يكون في كونه في العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
بما ذكره في ذلك في حصول العلم الحسني لا بد من حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
المبدأ من حيث انه لا يقع الواقع يحصل في كونه في العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
لا بد من ثبات العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
ولا يمكن العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
فقد حصل العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
على العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
في العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
فالعلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
بما ذكره في ذلك في حصول العلم الحسني لا بد من حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
والعلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم
العلم الحسني لا يتوقف على حصول العلم الحسني لا يمكن حصوله بالبرهان الا في نوبة بقوله فالمراد بالحسنة ان العلم يتم

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

٣
 من الزعفران غلظ الحبوب
 الحبوب الغلظ الحبوب
 الحبوب الغلظ الحبوب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المعروفات

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

رہنمائی

النظر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

انصاف

[illegible][illegible]

[illegible]

35

[illegible]

العقول

لا يستلزم تصور آه اي تصور الكل اذا كان موجودا بوجود اشيا زاي لا يستلزم تصور الجزاء وهو الانباز انك
الكل في اصطلاح الكائن بلزم تصور في خمسة الحكم فدر تجزئة سببية ما بين اذ سببية اللفظ جملا لا يتصور الانشاء على ما نزل الا انما
المطلق والمقيد فانه يجب تصور كلاهما على حدة السند واللفظ المطلق والمقيد لم يتصور المقيد فهو غير اعملى انت نعم انما الظاهر
كلام الشرح قد سسر غمزان يكون المفهوم الوجود الذي هو جزء منه حقيقة هو جزء من موهبة مفقود المحنة انتات اذ ليس هو
مفهوم حقيقة اصلا وليس عرفة ليس الوجود امر حقيقا اصلا وهو لا يعرف كيف وفهم ان الوجود مصدرى وحقيقته في الفرق بين
الاشياء والافتقار الى ان الاشياء كنه مفهوما يحصل عند التاخير انما الفقدان فمع ذلك في غنى عن عده فلا يعود
التراع عظيم في بدنه الوجود الانما في دكتبة المنفرد لا عرفوا الفرق استدلوا بانراية الوجود على بدنه ما يخصص آه
المواد المنفردة انما هي الحاصلة بالوصف فان المحنة في غيره قد مر وما ان الحاصل كحاصل بالانحاف حصل بالتوصيف الفاعل
يجوز ان يكون بين مصدرى محصا للموصوف باعبار تحضيه بالوصف استدلوا كون الوجود اقل الاستاد العلامة قد سسر
لا يخفى عليك ان المتع المذكور في كلام الشرح ناظر الى جواز ان يكون حقيقة الوجود غير ان المفهوم العارض في حقيقة يكون تلك
المفهومات عارضة لتلك الحقيقة المتأخرى ودرهم حله عليها بالاستشفاق بلزم كون تلك الحقائق موجودة وموالات كلام الله
بل منعه في الحقيقة بما عليه فانما المحنة ان الكلام في الوجود المصدري فهو اول النزاع قال المانع بقدر وجوده وجوده في
المصدرى فلا يخفى انما لم يردم كون الوجود موجودا في كونه المحنة في وجوده على غير المصدري لثم الكلام ان سمر
اثبات مانع المانع لا باعثة الى قوله لو كانت ثم هذا المحنة بلزم ان يكون الوجود موجودا خارجا عن الفاعل في حال
عالمه المردم كونه موجودا مطلقا لان يكون موجودا خارجا عن كونه مطلقا في الاول انه لا يجوز الا ان يكون
مفهوم الوجود عارضا لحقيقة الاستعداد في كون الوجود الذي هو حقيقة الوجود المصدري هو الوجود حقيقة وانما المصدري وج
مترادف من وجوبه موجودا فان فدان الكلام في المصدري وليس من شأن الوجود الخارجي فدان اراد ان ليس
شأن هذا المفهوم ان يكون موجودا في الخارج بنفسه سلم ومن ان لم يراهم اللانم وجوه حقيقة ان اراد ان ليس
من شأن الوجود اصلا لا يتصور ولا حقيقة اذ لا تسببية حقيقة اصلا في اول الكلام ومعلاوه في المطلوب فانه المحصل الاخرى
ولا شبهة في الظاهر اما قوله في المحنة ان آه فبقية تلكان لا ليس في كلام المحنة عين ولا اثر من ادعاء صريح
الوجود في المصدري بل ارجى اولان مقامهم المصادر وفقا لغير واحد وان افرادها حصصه فحقا وكفى كلامه بل على
ان هذا الظاهر يخرج الى ان ليس في الامر كثر من تسمية بقدر كيف بل قوله انت نعم ان الكلام ان رة الى ما هو في
من ان للوجود معاني وان معنى البديهة اراد المصدري والآخرة اراد الوجود الحقيقي فبقية كلامه على قدره الوجود

لا يحصره في المصدر وكذا الكلام ان سـ سـ ليس شيئا عند الوجود بل هو كجمل على انه يجوز ان يكون الوجود المصدر في
 ذاته ولا يلزم من بعبارة الان يقال كلام يكسر في كون الوجود موجودا فاما السجالة الالهية في التقدير على الكلام المحض
 على هذا اذا كان للبع المصدري اذ هو حقيقة علم كونه وجودات حقيقة دون البع المصدري او يكون مناطا لعلها عليه
 لقول بالاول كانه قول بانني وقد يقال ان استحقاق الوجود بوجوده خارجا عنه على انه لو كان فوس حقيقة الوجود
 موجودا اما ان كيف في وجوده انتم المصدري فكيف لا كيف في غيره او يخرج الى عروض فوا من تلك الحقيقة فهذا البع الموجود
 على هذا على هذا في الكلام فبما دلت فلهذا مناط موجودا بالاشياء على عروض فوس حقيقة الوجود بل اما الوجود
 بحقيقة فليس بل ان مناطا زالا نوعا والاستحقاق على القول والنسبات اما ما من زان في نفسه وان
 ان بناء كلامه على انه ان وجود الممكن مع قيامه بوجوده خارجي لكان موجودا بنفسه والا يلزم التسلسل فلم ان
 يكون لكن ما موجوده فبما مع ان عين الوجود من فوا الواجب كما هو ثابت في سبوعه بالخطة لا البقا لكن هذا البقا
 على تقدير الجمل الوفق اذ انما يحل في البقا الفات الماتة بالوجود فيجاء به واما على الجمل البسط كما هو المحل على الخطة
 وبقوة من الحقيقة في زان يكون نفس الوجود انما يحل في غيره من الوجودات اشياء الا فوس حقيقة فلهذا
 الاخر اذ ان في الكلام في الوجود المطلق والا يلزم في الفات حقيقة كونه موجودة في الخارج بل في الجمل وكثير ان
 يقال ان البع المصدري ينقسم عند عدمه الى ما في الوجود محقق الوجود الخاير المصدري يجب ان يكون موجودة في
 الخارج على غير التقدير والتنبيه بسنم آه لا البع المصدري هو بع ما في شيء سوى المحقق
 وبما عني في الزمنية كما هو محقق ففكره والقدما وان كان موجوده لكنه كان في جاهلية العقل عند عدم حقا
 انه محقق ففكره ان فاته القطع بسب عدم ملاحظة لاطرافه على ما في الوجود والا من نفس الفرض على ما في الوجود فلهذا
 هذا فاذك ثم هذا لانما فاته مبدل عليه كلام الخطة في مواضع من هذا الحال الادوية مواطاة على الصورة الحقة
 هو الحال من الموجودات الخارجية غيره وبسبب تعدد ما في الوجود مواطاة على غير حصة هو الموجود بالنتيجة
 كلام القدما اذ في بيان التشكيك في المادي والمنافذين من احواله في ذاتها الفوق على ان التناهي لا يلزم
 الاطلاق في التشكيك في الالهيات المحققة في البع الوفي والكل في الجمل في الوجود على قوه كما هو خارج لكان المستغاث
 حيزا بالنسبة الى مودها فانه عرضي اعليها المكن ان يكون مستغاثا بالنسبة الى الالهيات مترا طيات فلهذا
 الالهيات فلهذا اشد ما يادى في الالهيات خارجة عن المود فاته كليات بالنتيجة بالنتيجة بالنتيجة بالنتيجة بالنتيجة
 مواطاة فلا يقدر التشكيك بالنسبة الى الالهيات بالنتيجة بالنتيجة بالنتيجة بالنتيجة بالنتيجة بالنتيجة بالنتيجة بالنتيجة

التي هي ايضا والقدر اقل جز واحدا بل لا يجوز ان يكون له في الخارجية جز والشك في البقاء وقد ثبت حاله في هذا فالمراد ان الشك في
بالاستغناء وتفصيل الكلام في الشك في بعض ما سبب لكل الاشياء وهو البقاء المقام في غايته الاشياء قد ثبت انه لا يقبل بالمال
الاشهر منه فليدبر في هذا الشك بين الطرفين من غير فواتين العباداتين ويدر على ما مر من ان ليس فيهم محصل اصلا حيث صار
والسبب في خلاف البديهة عجايبهم هو ان لا لا يخفى على من سبب في هذا العلم ان البديهة الخفية في حقيقة الخلاف على الادي
البقاء على عدم محصل الاطراف انهم حصصوا له لا يخفى ان الكلام فيهم في مدلول لفظ الوجود الذي اختلف في مدلوله ونظيره هو
غيره بل في الوجود لا ينفك افراده عن غير اصلا كذا حال عدم وليس كلامهم في خصوص لفظ اوليته بل في الوجود الذي في حيز
كان التحقيق السببي والافلاقي في الوجود فهو عندنا بالجملة لا بالجزء في العلم والافلاقي في العلم في ان لا يكون في العلم
اما في مفهوم الوجود او العلم ودر الكلام على ان نراهم على ما عليه فيهم في مدلول الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
كلمة ان على ان لا يعلم ان مدبرهم ما ولا على ان لا يكون في العلم في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
هذا المدبر في مدار العلم على ان لا يكون في العلم في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
عليه الفاء على هذا مدار العلم ان مدبرهم الحكم لا يستلزم مدبره الاطراف كما نرى في قوله في حيزه او لا ويدر على ما مر من ان
من شدة الفناء كالبديهة البصيرة وليس فيهم في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
سوراهما لا يثبت مدبره في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
بذلك على ان مدبره على هذا مدار العلم في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
توثير مراده هذا كما هو مفيض السبب فان الكلام في مدبره في الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
كذلك ويدر نظيره في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
فلا خلاف وقال الخنسي في ما يشبهه ان لا يكون في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
ينحصر في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
كلها عند مدبره في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
ايضا كذا مدبره على ان لا يكون في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
اولا انه لا بد من انجات ان مدبرهم عن الامام وكيف يمكن في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
النظر فقط فيكون علما ولا يكون في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم
صفيقا فان اذ انظرنا الى ان مدبرهم في مفهوم الوجود والعدم في حيز العلم في مفهوم

من حيث لا يدرك انما لا يشاهد على مقول زائد هو الجنس وان وجهه على الفصل لكنه يكون عفا عما لم يدر من من خواصه ومن
 هنا يعلم ان شكل اتحاد القصور القدرية بتغير من المشهور بقطع عن كسب الاجزاء الى كماله من كونه مع عدم تمامها به
 وسبب وقال المحقق في حاشية الرسالة انما اذا سمعنا فقه وادركنا تمام ما هو من ثم غن ان ان عين لا يحصل ان ادراكه في
 تفرق بالا وادراكه في حاله اولى سببه بالادعان والقبول والابترام ان يكون الشيء واحد حوزان في ذهنه انتهى كلامه
 وبهذا ايضا فانما يتم لو كان القدرية والقصور القدرية والافق متماثلان بقصورها كما اذا حصل الانسان والموس كسب في
 المذهب لا يقال بل من ان يكون للحوار حوزان في الهم من ثم قال فيما لا يخفى على من يراجع الى وجوه ان العلم حقيقة يحصل
 الا ان في الادعان عفو ليس كذلك بل يحصل بعد الاكتمال في الهم نفس الشيء مقارن وبهذا الكلام
 في حاشية الهندسة لا شك لان كسب الادعاء في استمرارية الادراك من الواضح على ما شبهه لو اجمعت ان العلم قد يتغير على
 دعوى الهندسة وقال فيها ايضا وهو بذلك وقع في الشك والاشكالات وبما من تقسيم العلم الى القصور من وجه وهو القدرية ونقل
 قسما من فقد الحقيق ان القدرية في الهم والتميز والاشتغال والادراك في حاشية الرسالة قال
 ما قد يحصل القدرية من عدم العلم وقد ان يدعى القصور في مفهومه في الهم في العلم القصور هو الادراك في حاشية الرسالة
 الى القصور الادراك في الحقيق في مفهومه الى ما يحل محله من كسب العلم الى ما لا يحل محله كالكسب الملاحق في الامر والهم
 والاستشهاد والتميز في ذلك وهو القصور الاولين بالعلم انما يقال في الحقيق ان العلم في القدرية ليس علماني الواقع ولا قد يحصل
 العلم ان القدرية آه قد ظهر من كلامه
 قصدني من الامام العبد والامام المشهور بين القوم ان يتخذ
 النسبة عند الحكماء كمن في الواقع كمن دره بعد العيوب بين علمه قول ايضا في محله ان يكون المقصود في
 وهم بره على قوله اراد بالقدرية آه بان المصنف في النسبة هي ليست احوالها الفاضلة للعرف عن غيرها فاجاب بما جاب
 والحق ان اطلاق المصنف على القدرية مع كل تغير فانها قد بينا انما يتغير بها لا يقال في عبارات القوم
 في ان متعلق الادعان هو النسبة كما لا يخفى على من نظر الى الكسب المشهورة في ان يقول المحقق في ان متعلقه عند الحكماء
 القضية لا يدرك من نقل وعبر كون المتعلق بالنسبة بالعلماء القدرية في القدرية فليكن المتعلق الادعان بالقدرية في
 كلامهم كذا ايضا كما ان باليد متعلق بالنسبة في الشك في التقابل صدقت انه كذلك متعلق القدرية بالعلوم لا باليد
 وقال ايضا ان كل قضية يفور ادلا في نفسها فانما يقع القدرية بها انما نسبت اليها في سبيل المطابقة وانما ذكرها
 كمن يادون بانها في القدرية فزوره عدم القصور التسمية بين طرفين لذلك كمن يادون بانها في التسمية كمن يادون
 فليكن القدرية على فلا بد ان يحل بها ان ادان في مرهوب واذل الآثر كما يشهد بانها في القدرية كمن يادون

[illegible]

فان اراد المراد بالبعيد المشهور فقد عرفت ان النسبة بمراة هذا المعنى فان اراد بعينه ان فلا بد من تصور مره وبان فادتم
لاصح تعلق الادعان بالنسبة ما رابطا فلا حاجة الي ان يقال ان المتعلق بالنسبة كغيره ملائمة بعنوان مستقل كما
ان الحكم عليه في ذاته في مرتبة في هو المعنى الطرفي البؤر المستقل واللام يصح الحكم عليه بانه في مرتبة كغيره بعد طامه
بعضون مستقل اسية ربح عنوان في معنى مع انه برز عليه انه من الفرضيات كالأداة الحاشية في حاشية حاشية
ارب اراد ان لا يتعلق القدر في ما هو خارج عن معنى القضية والنسبة في ان تصور النسبة بهذا العنوان خارج عن الاعتبار
الى الخاطا وازيد طامه لا بعد طامه في القضية ونوضح ما ذكره ان مرسته ابتدا فبقية او لينة بوقت طرفا بما هي في هذا الحكم
تختص له بحد تصور النسبة بجانسه رابطا القدر في ولا يخرج الي ان يحصل لمرافق في امر كان في يحصل
النسبة في وذلك لما مر عند الرجوع الى الوجود ان وفي النظر الى الحصول القدر في الاخراج الي التفرع لا توقف على امر
من جانب القضية في انما يصح تعلق الادعان بما حارده غير في الموضوع والحول بالنسبة رابطا بينهما باعتبار ان حقيقة
القضية عبارة عن نسبة والا فلو كانت عبارة عن النسبة فقد عرفت انه الحق لما يصح هذا المذهب لان هذا الادعان خارج
عنما علمه هذا التقدير قدرت واصغر فخره انساب الكلام ولا تنكر مجرد خالفه ما از برك في دوكم والافهام لا شئ لها
على ما مراره على ان عدم استقلال الجزئ مستلزم لعدم استقلال الكل وقد اورد عليه في المشهور بان هذا انما
يكون اذا اخرج الجزئ الى امر خارج عن الكل كما ان النسبة المأخوذة في معنى العقل الحاشية الى الفاعل الخارج عن معنى
واما اذا اخرج الي باقي الاخر التي هي كخسفة فلا يلزم عدم استقلال الكل لعدم اجماعه الى ما هو خارج عن الذي
عليه ما ظاهرا عدم الاستقلال فالالحق الدوام في سوفي في نسبة انفسه طبعيا للمفهوم ان الأدوات لا تصح بانفراد
لان بوضع ادخل الى ان يعرف بها فقط او لم نقض بانما يصح ان يخرج بها عنها وقال الحاشية المرفق في سوفي فاشتمال
لا يصح البقا بالابحوض قال معناه في نفسه لا يمكن ان يتعلق بالعقد بالذات فلا يمكن ان يتعلق بالحكم بالذات
فيما التقدير الاخر ان لا يصح ان يخرج بها عنها كما لا يصح ان يتعلق على تقدير الانفراد وقال في حاشية حاشية حقيقة
ان ما هو مقصود بالوقوف في الخلاصة التي هو مقصود بالابحوض فيها لا يصح ان يحكم عليه بانه لا وحده ولا في غيره
اذ لا يصح تصور القدر بالذات الي شئ والقدر بالابحوض الي ربه في ملاحظة واحدة فان الكل والجزء في ملاحظة واحدة مقصود
بفهم واحد فاقبل ان المركب من المستقل وغير المستقل الذي يميزه من المستقل مستقل مما لا يلتفت اليه انما هو الكلام
وهذا الحكم في معنى ان لكل ما هو غير مستقل انما يكون مرارة توقف حال التوقف ولا ملاحظة بالابحوض وحده انه لا وجه له انما هو الواجب
هو انه لا يصح تصور مفرد الاصل فلا يكون مقصودا البقا كذلك اما انه لا يقصد ولا ملاحظة بعد الفهم البقا فلا فانه يمكن ان يحصل

بغير مستقل بعد ضم الفقه ملاحظا ومقصودا بالذات كما مرح به غير واحد من الفقهاء وقد رفقوا في ذلك الاستقلال وعدمه
بذا هو المشهور بين المجتهدين وطريقنا في هذه المسألة لا ينفك بالاستقلال وعدمه فاذا جعل مرة واحدة يكون
غير مستقل إذا لم يجعل كذلك مستقلا في العبارة مسافة المقصود بها جعلان الربط بينهما وما ذكره من وجوب بانها لو كان
البثوث والابتداء المطلق معناه اسمان مستقلان ليس بينهما إلى امر أصلا ويقيم متعلقا المطلق بينهما لا يحتاج
إلى ذكره أصلا وإذا جازار الطين بين شيئين بأن يقال ثوب القمام لونه وابتداء السرق البوه لونه معنيين
فحينئذ غير مستقلين لا يمان إلا بعد ذكر الاطراف ولاننا في الفقه مستقلين ثم عارضه بغيره في مستقلا فعملهم
مدار الاستقلال على عدم الممانية وانت فهم انه غير محصل ما لو افلح في الاستقلال وعدمه على ما
الاحتياج في النطق إلى امر آخر وعدمه لا يلزم أن يكون كل مرة واحدة فيه إلى غير الاتساق بالاعتناء بالاعتناء
مرة الا اذا كان مستقلا عنون الحكم عليه بل يحكم عليه عند الحثي وجعل المحققين في ذلك ما جازا مرة لا يحصل في
المرأة في البتة والحوادث في العلوم به انه الاما لا يجعلان مستقلين لعدم الممانية فان علم الاطراف مقدم على
علمها وما قال الحثي في ذلك من ان البتة بمنزلة امرأة الغرض حال الطرفين أي كونها على ما عليه به محقق
من العجيب ليس المقصود للمحاجان انهما هو الا خيارا بينهما لا كون الاول محكوما عليه الثاني محكوما عليه وكلما طلب
سرت المرأة إلى الكوفة هو الا خيارا بينهما فاحتمل من كذا فبسته الحكم الا كون البتة مبدءا وكلفه مني ذواتا فزان
مرادهم بالمرأة هنا لا في الشيء الذي هو كونهما الطينين مشهورا في بابها فلو كان في الوضوء من حيث كونه شيئا كان ينبغي
نسبا بغير استقلال وإذا لوقف في هذه المسألة ما من حصار عليها فبذلك فزان الاما لو كان لكن بدونه ح كغيره وهو
الحجب الملاوظين مستقلا وبغير استقلال على الكون في نفسه مستقلا وانما بغير استقلال الكون المعبر عنه اضافان في شيئين فظهر ان
افادة انية لا تعقل بدونه فبغير استقلال الكون الرابع الربط بين امرين في النفس الكون فاستقلال جزاء وبغير استقلال كل واحد
الابق والافاقين فالكل مستقلا فلا دخل للملاظف اصلا في ان يخرجه واحدا بل انهما ثم يشي بهما مستقلا وبغيره بل ساطع على اياها
ما يتوقف على التوقف وعدمه قابل صدق ما علم ان المرأة تملك لحيها لا ينافي تعلق الاذان بها كما قد مر وهذا الذي في فيها المشهور
قد رت ونازل للمؤيد في الشيء فان البثوث المطلق والابتداء المطلق والكلان لا يبرهما من متعلقين كتبها لعدم تعنيهما
البثوث والابتداء اربعا احتياج إلى ذكر لفظ آخر فلهذا كانا مستقلين والبثوث والابتداء اربعا احتياج إلى ذكر لفظ آخر فلهذا كانا مستقلين
لا ينفك دون ذكر الفاظ اربعا عليهما كانا غير مستقلين فاستقلال هو المطلق وبغير استقلال هو الخاص وهو موقوف على المطلق فلهذا كانا
غير مستقلين بل غير مستقلين مركبين المستقل وانه جبر الخلق غير مستقل والمطلق باجتماعه على اطلاقه قائله وانباع الحق والحق

بخلاف الجبر ولا نفرضه ان مناط الاستقلال وعدمه على عدم المراتبة والملازمة بالذات وعلى الترتيب وعدمه الملازمة بالذات
 والباقي نفرضه ان الحكم لا يكون فيه تصور الازداد بالضرورة او لا نفرضه ان الحكم لا يكون فيه تصور الازداد بالضرورة او لا نفرضه ان الحكم لا يكون فيه تصور الازداد بالضرورة
 عدم اعتبار تصور الطرفين فان حقيقة التفصيل في مستقلة لان النسبة فيها مرة ملازمة فيكون الاستقلال
 وعدمه صفتين للملازمة ولا يكون مستقلا لان النسبة فيها مرة ملازمة فيكون الاستقلال وعدمه صفتين للملازمة ولا يكون مستقلا لان النسبة فيها مرة ملازمة فيكون الاستقلال
 من ان قال ان متعلق القضية امر اجابي فحقيقة العقل الى الموضوع والحال والنسبة فحقا لئلا يكون المركب من المتعلق
 الحرفي وغيره فيه صفة انهي لانه لو كان الاستقلال وعدمه صفتين للملازمة لا يكون النسبة الاجابية غير مستقلة لعدم المراتبة
 فيها اذ هي زائدة لا يشارك في الاجمال فيكون نسبة مرة ملازمة فلا يكون التفصيل الاجابية مركبة من جزء حقيقي وجزء وهمي
 نعم ان كلامه هذا منسحب على ما لم يكن من نسبة لانه في الملازمة في الاستقلال وعدمه كما عرفت وهذا جري على ما هو المشهور
 فادري هو صفة التفصيل لا تخفى ان الاجمال في النسبة المخصوصة لا يفرض بدون الاجمال في طرفيها لعل الا
 لا يحصل خصوصية في الاجمال وهذا ما اذا مررنا من اجابها وصف المراتبة فلا يتفقد وان لم يتركها لعل الاجمال
 الطرفين معا واما نسبة الجملة والتفصيل فالحقيقة واما فيكون مراد القوم من النسبة هي الاجالية لانه لا يست
 بالغير بالتفصيل الاجابية لانه لا مرجح للتغير على الكل باحد الازداد واليها كان الانسبة تفصيلها بالاجابية لان المساواة
 المتفصلة هي ان لم يقدر احد منهم وان قيل في دفع الاول التبرع بالنسبة للدلالة على ان مناط القضية هي النسبة فلا
 شبهة بالامر كيف جعل المتعلق فيه اجالية ليست كونه اجابية بل هو نسبة تفصيلية كما قد مر من لا يخفى ان حقيقة النسبة
 هي التي لا يشك في كونه اجابية واما جعل مرة نسبة او لا فافهم المراتبة فيها لا بد من دليل ثم اعلم ان الخشبة قال في كتابه
 حاشية السالكين ان التعلق يكون القضية متعلقا بكثر ما يتعلق بالقضية بالاجابة التفصيلية كالاخيه وفرض ما يتعلق بكثر ما يتعلق
 التعلق بان متعلق الادعان التفصيل الاجابية هو ما يفرح يحصل الاجابة عند اذ قد يحصل بعد ان يحصل ادعاء التفصيل
 فيقول بان الحكم قد يكون زائدا على مرتبة الطرفين لا ينافي كون مستقلا لان الاجابة في الملازمة اجابية قال الامام في
 الجواب عن المشقة قالوا انواع الفضائل ثلثة الاول ان يكون بالقوة وذلك غير ما لا يكون حاصله بالفعل لكن النفس تقوى
 على اسحقه وان كانت اجابة في ان يكون حاصله بالفعل انما هي التفصيل الثالث ان يكون حاصله بالفعل كسلب
 على التفصيل بل على وجه البسيط وليس الامر غريب كما يقولون بل العلم بان يكون بالقوة واما ان يكون بالفعل على العقل
 فاما ان يقسم ثلثة وهو البسيط فهو من حيث البسيط فان العلم عنهم عبارة عن حضور صورة المعقول في لما في غير العقل
 البسيط وان كانت الامور يتألف في الحقيقة لا من كثرة فذلك ان صورة العقلية الامور ولا نسبت مطابقا لمراد كثره

كانت مساوية في الماهية تلك الامور الخفية في الخفية فيكون تلك المنة عفا في تخلف كون الصورة واحدة هي في ان
بما العقل السبب صورة تخلف واختلاف المصنفات فاعلم النقص تلك المعلومات فاصطف من هذا الدليل ان العلم
لا يكون على معلومات كثيرة ولعلنا اردوا هذا العقل السبب ان يكون صورة المعلومات مخلص وفيه واحدة وان اردوا العقل
النقص ان يكون صورة المعلومات تحرفا عن الرأى والى البعد واحدة ذلك فهو صحيح ولا في غيره معهم ولكنه لا يكون
به امر به متوسط بين القوة الخفية لعقل النفس الذي يكون على النقص من علمه من ان العلم قد يحل على نواحيه
بما الكلام على وجهه ان السبب في الاقاليم ان ملاحظ الاشياء الكثيرة على وجه مشترك بحدودها في فناء
له سبب في وقوعه على السبب في الاقاليم المشتركة والمعلومات في العلم في الواضع
بما مشترك بينهما في احدى فناء لا شبيهة في وقوعه على السبب في الاقاليم المشتركة والمعلومات في العلم في الواضع
كانت تلك الصورة مطالبها بالكثر بما هو كبر وفهمه ما لا يتخيل به كما يدل على كلامه انهم في هذا ايضا باطلاق الافراد التخليد مخترعة
واما وجود اشياء في الكون فكيف يتجلى في الاختلافات وتوضيحها فقط في شرح الحوافر اقول ومن انما الافراد
انها الفاعل لاكتساب في القوت والاعمال التي اودعها في العقل في ان صورة واحدة من صور متعددة بحيث يكون الافراد والعقلاء
موجه قصد الى ذلك المكمل دون ان يراوا فائدا حصول صور في العقل كما في ان الموضع على الذي لا ينفك البتة فادوات العقل ايجاد
وقد حاربت مخطوطة بالبال مخطوطة متشقة بعضها عن بعض كنت فانما يكمن في ذلك الكائنات فاعلم ان الحاد
صوره لا يراو في الخلقين انما اقول العلم الواحد الكائن على معناه انما اقول ان كل شيء فهو كسرة من العالم فكل
كل على علمه في احواله فلا بد ان يكون معلومه في العلم باجابه انما انما باعتبار مفهوم الشيء ان من بابا سبب في تحقيق العلم
الكل قد يراو في نفسه بهذه الملاحظة يمكن الحكم عليه لا يراو في نفسه كجدا في دمره للملاحظة اراو في نفسه ان الحكم على تلك الافراد
دونه ثم لم يلاحظ ولا يدري يحصل فناء ان اردوا يقولون ان المركب على كل شيء يراو في انهم ملاحظه اصلا فبما حل لان المركب
الاخر ايضا فبما لم يلاحظ حصول صور الافراد في الملاحظة فكيف يفهمهم ملاحظه الافراد مع ملاحظه ان ملاحظه ملاحظه
اروا في انهم ملاحظه ملاحظة على شخصه الكل وفي الصورة ان في ملاحظه ما نلاحظه لا يكون في الحالة الثانية زيادة علم على ان تحقيق
صفة الانوار في علم في نفسه ادعا زيادة الاكث في سبب من يراو في البطلان وفي ان يحصل سبب ملاحظه كل انوار
علم اراو لان يكون حاصلها بالوجه فاما العلم والى العلم من الاجزاء في علم في علمه من علم اراو في علمه من علمه
وليس تفصيلا لاول هذه افكاره في العلم كون العلم الواحد على معلومات فائده في العلم في علمه من علمه من علمه
مفهوم على فناء ليس على بالبال بالامر المشترك في العلم فانا ان خوف تمام مباحات لاثنا في سبب واحد في العلم

بكون الدليل ذكره الامام قدس سره وقال في كاشية الشرح الفريد بقوله زعم الامام في المختصر ان هذه المرتبة المسماة بالعلم الاجبالي باطل
 لان تلك التقابل كانت معلومة وحاصل تمثيل كل واحد منها عن غيره فيكون العلم التفصيلي حاصله وان لم يكن معلومة لم يكن العلم بالاجبالي
 اصلا نعم بان كان حاله من اجزاءها معلومة تفصيليا فهو معلوم مفصلا وليس بمفصل ليس بجعل والواجب ان صور تلك التقابل حصل
 في العلم من جهة تلك العقل لم يحذف النظر الى كل واحد منها على حدة ولم ينفقت فقه الا الى الجملة فاذا اشترع في المسئلة وقرأ مسئلة
 وصحى النظر الى كل واحد من المعلومات التي في تلك المسئلة حتى يفي العلم مرتبة اخرى مفصلة متميزة بالبرهان عن الدليل والى جى علم تلك
 التقابل ايضا لما فيه اجازة وتبسيط بين المرسلين من الاحسان ان ترى في جملته فقه ثم تحت النظر ايضا فانما يحذف الاستدلال
 حاله بان يتردد في حاله اخرى تفصيل الاولى ولا شك ان العلم بالاجبالي حاصل في حاله الاولى وحالته الاولى وشبهه
 بالعلم الاجبالي وان يتردد بالعلم التفصيلي فظهر ان المعلوم الكائن محظرا بالبيان لمقتضى الفقه الكائن معلوما بغيره من جهة ما كان
 لم يكن كذلك الكائن معلوما بشي من غيره بغيره ايضا فكون تلك التقابل معلومة في العلم الاجبالي لا يستلزم كونها متميزة بغيره لما لا يمكن
 معلومة تفصيليا كما نوه به ذلك الرغم انتهى عبارة وقد عرفت انه غير حاصل وتفصيل الكلام ان لا مجال للكائن عبارة عن حصول
 صورة واحدة مختلفة بالاجزاء كثيرة والتفصيل عن حصول صور متعددة بعد الاشياء كما يدل عليه كلام الحق الدواني له والخش
 المدققي له والجاهل غير هذا باطل لانه يفر عنه ان الازالة التحليلية مخدرة فيما بينها مع الكل ذانا وجودا وشخصا اذ اننا
 متحدة ومجتمعة التقابل اذ اننا او شخصها لان اتحاد الموضوع مع التقابل يحوي مميزات في الاشياء التي علم اجابا لا بد من تعدد
 ذانا وشخصا والافهم كمنه اشياء اذ لا بد من التحليلية الصورة الاجمالية اذ لم يكن متساويا به. الثوبان كما يجب بكون
 وسببه معلوم بالاشياء بتمامها بغير اذ من الما وهو صورة لا مقبولة في الاشياء ودونك تبييد الكائنات متميزة ولو شخصها
 فلم يكن بغير اجزاء خفية فامرودن كان عبارة عن مطابقة الصورة الواحدة لكثرة هذا كما ذكره الامام باطراف لا يلزم الحادث شي واحد
 اشياء مختلفة والكائن عبارة عن وحدة الالتفات في الاجزاء الصورة الكثرة لمحو الجواهر واحد في التفصيل لمجاها
 فقه ايضا بطل اذ هي في غيره من المعاني المصدرية متعددة ومقدرة الافعال فيها كما كان الصور متعددة كيف يعلني بها
 لما هو واحد ايضا قد عرفت حسم ان النفس في ان واحد لا ينفقت الحاسنين فضلا عن انشاد الكائن منازعة في هذا
 ويقول لا يفي في الصور النسبية من الصور لظهور مساوي الحكم من فقر الحسن افضل حالان ان لقان منها وفي الدليل
 من اجتماع فقه في المقدمتين من التقدير في الشجرة لتفصيل مقام ودرجته في السلسل الاجبالي فيجوز ان يلاحظ كثرة لكون
 كل خسر كذا في العلم بالاشياء وكما قيل عن غيرهم فترسم التخييل والنفق والنفق في انما منعني
 قد عرفت ان الفقه لو كانت محله ومفصلا لا يصح تحقيقه الشبهة الا بان يرضى النسبة انما عاظمه الطرف من سلفها

المحقق

كيف وحقيقا تصديق لا يتقوم الا بالنظر الى النسبة ثم في الاجمال هي ان قد سجدوا ليس على امر حوا به وقد مر من الخبر ان هذا امتياز النسبة عن
الظرفين فاما في حصة النسبة حيث النسبة لا يدرى طاعتا وتكريرا عند حصول الاجمال ولا من غير سبق تفصيل كيف ولا فرق عند
الذين بين هذا الاجمال وبين الاجمال لا مورا لنسبة بينهما فالنقطة الاجمالية ما بين الاجمالية والنسبة بالمعزاة لعدم امتيازها مونا لطراف
يقصر رفق التقديري بها فمحق الاصل فان هذا ينظر النكاح كذا في غير آية قالوا باجمعهم الاسم والفعل مستقلا وان
الحرف غير مستقل ثم قد وجد البعض الكلام كاللازمة اللاحقة لا يستعمل بدون اللاحقة وهو صدور الفعل موقوفا لتوقل معناه على
الخارج عن تركيزها به من غير ما هو في الكلام كذا في حقيقة الامر ان الواضح اني شخص كان عالما ما اختلفوا فيه الميراث موضع
ليخبر كما صرحوا به بل انما دليل الوضع عندهم الاستعمال بل اقرب منه فوجه قولهم بعدم استقلال الحرف هو استعماله معناه خبرية متوقفة
على غير ما في كونه ابانة موضوع لبدء الجزئيات مع انه ليس بموضع دليل عندهم سوى الاستعمال بل اقرب منه ثم لو جاز هذا في الكلام في
الحروف والغير والفاق الا يحكم فان تلوها كانت الاول كما هو وحصل القول بهذا ضرورة حفظ الاسمية وليس ضرورة في التوا
قدما لدليل على الاسمية سوى قولكم الماسد و املا حكم الفاسد فان قالوا الحكم بالاسمية منوط على وجود علامة الاسم فيها قلنا
الميراث الواضح بالعلامة وانما من جعلكم متباين على حكمه فالدليل عليها ومكده حال التوافق انه لم يستعمل في الجزئيات المتوقفة على الغير
فما وجه الحكم باستقلاله فان قالوا انه موضوع للنسبة الى الفعل على المطلق المفهوم من حفظ الفعل بدون الحرفية وان استعمل فيها كان
اوليها انه موضوع للنسبة للغير الاستقلال دون التخصيص الغير المستقل لغيره فليس له ان هذا اجابة الحروف الضمنية في الوق
مع انه يريد على ما ذكرنا ان دليل الوضع الاستعمال في الجزئيات فقط القول بوجهه للحكم بالاسمية في الجزئيات
لان الكلام في حكمهم من اين جاء ومكده اصل العلامات وقال الخ في الجزئيات التسمية التسمية من استقلال كون المعنى متعلق بالملاحظة منه
غير واسطة بهذا لغير الوق بين الاسماء اللازمة للاحقة وبين الادلة بان معنى هذه الاسماء مستقل بالملاحظة غير واسطة في الوق
والثاني مع واسطة في الثبوت ومعنى الاداة غير مستقل بها والوقوف به في الحلات ومطلق الاسماء وبين الاداة في معنى الحكم فيها و
صحي فيها بان ساط الحكم على الملاحظة والتوجه بالذات على كانت والحالات والاسماء على ملاحظة بالذات والاداة ملاحظة بالمعنى الحكم
فيها ولم يصح فيها والخفي ومنه فانه من اين جاء في الوق وما الدليل على ما دللنا الدليل الذي جعله للموضع يقصر كون الاسماء المذكورة
والفعل مطلقا في قول الحروف فان قدس فيصير كونه غير قابل له يقيم شيئا في الحروف فلو قد متعذر وكل قيل فيه فاستبارة
على ما تقرر عندهم وانما الكلام في انه من اين هذا الحكم وبوجهه لغيره فالحال بالاسم الذي وضع في رتبة التسمية وحده ما فعل
الحاجة فانهم جعلوا ساط الاسمية واجتنبوا على العلامات فادبرت فيه علامة الاسم كالألف واللام وغيرهما كان اسما سواء كان
مستقلا ولا وهكذا حال الفعل والحروف وضع هذا الاعتبار اصلا كحكمة العقل آية قالوا ان المراد من الاجمال هو اتى والصورة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

(Faint handwritten Persian or Arabic script)

انك تملك الاموال وادارة العود والجل
 فبما انك تملكون عجز من اللذات
 انفسكم لا يكون كنهنكم ان يكون
 محتفوا العقل بدون امر فانه كذا
 يكون محلا في انفسهم الامان
 انفسكم
 مستند في انفسهم انفسكم

و بعد از آنکه از آن مقام مراد از آن مقام
بجای آنکه از آن مقام مراد از آن مقام

مردود الی علیہما السلام واما مات بہم ازجود کار علیہ السلام

[illegible]

کشف و بیان مکنون حق و باطل
تکلیف و توفیق الهی و تعالی

[illegible][illegible]

فیلو

وبعد الكلام الكريم على ان ذاتي الجسم والعقل متغايران كما لا يتصور تحليل الخارجه لا يتصور في الوجود والعدم قد صرح بان وضع
المفرد لا مجال لتجربته في حق وجود الموضوع المكتوب الخارجه كما ثبت مثلاً وبالجملة فلما كان المحقق وهذه امتناع التحديد بلا جواز الخارجه
على الربط على انه في الحقيقة لا بد من المفردة في نفس الحد واداء بالجزء والجزء في الحقيقة لان عليها مدار الحد والحال هذا الويل جارية في نفس
تقسيمها لا يخفى ومن يجوز الحد بالجزء الى رتبة التي هي عليه في رتبة والجزء في الحقيقة كما لا يخفى فتدبر فلو وجد في الوجود
نوعين مما قبله يعني اذ فرض انه لم يحصل عند الاجتماع امر زائد فلم يتبق الا الاخر والشيء ثبت بوجودات فلا يكون الوجود
كذا اذا حصل الامر الزائد ولم يكن وجوده الا يمكن ان يكون المجموع الحاصل من الاجزاء وهذا الامر موجود لان كل واحد منهما
وجود فكيف يكون الوجود غير مجموعها والمقصود من هذا الكلام وضع ما يقين ان حاصل الاستدلال انه انما يمكن كل واحد من
الاجزاء وجوداً بحيث يحصل عند الاجتماع امر يكون هو الوجود وهذه الخلاصة ممتنعة لا يجوز ان يكون الوجود من الاجزاء مع
الامر الزائد لا الاجزاء وحده ولا الامر الزائد وحده وذلك لان هذا التقدير لا يكون الامر الزائد وجوداً كما عرفت فكيف لو كان
الوجود مع كون الاجزاء معاً كما ان يكون الوجود حقيقة في مختلفات ولما يمكن الامر الزائد وجوداً لم يمكن اجزاء الوجود كما ليس
لوجود اصلاً او في نفسه فترد الى حصول الوجود مع وصف كونه وجوداً كما يتصور انتفاؤه بانتفاء الآخر يتصور انتفاؤه
العدم فانتهى على الاول فيقول انما قال اوله دون الثاني لان المقصود من حصول الزائد لا حصول الوجود فاقول لا يمكن
غير الوجود بعد كل البعد فلا اشرك الله قدس سره وصرح آية الظاهر من كلام المفسر والله قدس سره كما في المفسر دون
الامر متان لا يمكن ان يكون الزائد عارضاً متناً هو الظاهر في الاقوال التي اخرجت كان الظاهر ان يقول فيكون التركيب
في فاعل الوجود وقايله لا يولد دون اوله لانه اشبهت اوله ان الزائد عارض لا جزاء مسبب عنه فاجتمع انتفاءه وانتفاءه
في الاجزاء وحده بان امره اوله لا يتصور ان يكون واحد من الامرين كما في الاستدلال بلازم الآخر وحمل المحقق كلامه على انتفاء
الاقتمالات من محل قوله مسبباً فاجتمع على الاقتمالات الاخر غير الوجود كما ينبغي ووجه الاستدلال في ذلك قوله وقايله
لكن لا يخفى ان الظاهر في ايراد الالف الانفصال بين قوله عارضاً ومسبباً واليه لما كانت السببية موجودة في الوجود
فالظهور في الاقتمالات الاخر بعد ان لا يوجد في الوجود بل بالجملة لا يتصور تفصيل الكلام بدون ان يكتب تكلف
كما لا يخفى ثم الحكم يكون الزائد مسبباً عن الآخر غير من ولا يمكن ان يحصل عند الاجتماع امر زائد ان يمكن
الاجزاء او اجتماعها على ذلك في ضرورة العلية فاعلم ان فان عارضاً منها ضرورة قدر ان العلية
عنه انما هو التقيد من حيث هو تقيد ولا شبهة في مخالفتها لضرورة مغايرة الكل للجزء لكن عروص الحق ليس
عنه عروص الجزئيين ضرورة ان التقيد عارضاً للكل بل عروصها عبارة عن عروص الحق العروص من التقيد ليس

نوضح ما علم عارضا وبقية العلم وبرهنا على امور الاول ان وجوده يكون جزا لوجوده معروضا للوجود اما هو كون جزا للوجود الذي هو موجود
 مطلق فيكون جزا معروضا مطلقا بلزم كونه كذلك فليس اجماع النقيض كما قرره المتبع ولا مدخل فيه فيكون الوجود عارضا اصلا
 كونه عارضا هو كونه جزا للوجود الذي هو عارض سواء كان موجودا مطلقا او لا في شئ المعروضية مع كونه جزا للوجود الذي هو موجود مطلق
 وصحية مع كونه جزا للوجود الذي هو عارض فلم يكن شيئا واحدا والثاني ان كون جزا العارض عارضا يتحقق عارضية الجزا اما كونه
 الوصف في تعييج العوض فليس متبينة ولا متبينة فجزا ان يتوقف عروض الجزا على صحة الجزا الوصفية او جزا الوصفية يتوقف عروضها على
 الوجود فلا يلزم اتحاد العارض والمعووض وكذا حال المعروضية والثالث ما قاله الفاضل السبا رسله انه لما كان عنده الوجود
 المطلق ليس عارضا فهو لا تقدم المطلق بل صحة الوجود المطلق ولا يلزم من ذلك ارتفاع النقيض ولا العارضا في نفسه فجزا
 قباير فكله كذلك يحد ان يكون العارض جزا للوجود المطلق صحة لا نفسه فيكون العارض جزا للوجود صحة الجزا الوصف لا
 المتعقبة لعدم معنى نفسه الجزا عروضا للحال لما كان العارض صحة الحال لا نفسه فجزا ان يكون حال الجزا الوصفية كك لا يلزم
 ان المقصود ان الاجزاء الذميمة متحدة مع بعضها ذاتا وتسمى ما وجود ولا يحمل على الحال ولا يتبعها مع بعض لكن هذا الاحال
 حقيقة عند القائلين بالاستلزام كما هي في الوصيات عند تأخير المراء بالاجزاء الى رتبة التي فيها يتحد الذميمة مع بعضها
 الواقعية المتغيرة للحال ذاتا ووجودا وفيها ايضا يعلم ذلك لان هذه الحارضية متغيرة في رتبة المتقدمة مع الذميمة فاما
 كما زعمت متحدة ذاتا ووجودا مع الحال ولعنها مع بعض كما قدم وهذا اجمال وسبح توحيه مع حاله وما عليه في مطالعة
 ما في مستلزمه من ان الاجزاء الذميمة متحدة بالاستلزام لا في الحقيقة بل في الرتبة الحقيقية وعلى تقدير عدم الاستلزام لان
 العارض بالجزا يكون عارضا كونه عارضا كونه عارضا بالاجزاء الى رتبة الجزا الحقيقية وهذا بيان ما هو في هذا المقال ان توحيه كلاما في مستلزم
 انهم مصطلحاً في الاضطراب فيهم معصودة ان المقصود ان الدليلين موثق الاجزاء الى رتبة ثم ثبت من فيها نفى الاجزاء الى رتبة السبا
 وليس المقصود منها الطال الجزاين مقالا ثبت بالاستلزام على تقدير عدم الوجود لان الاتصاف بجنس الاستلزام الاتصاف بجنس الجزا
 عدم الاستلزام من حقيقة ذلك والحال لا يمتنع بل الحال في الحقيقة معروض والاجزاء الذميمة عارضا والاتصاف بالجزا في الاستلزام الاتصاف
 وبما هو المراد بقوله ان الرتبة هي التي لا تتغير في الحقيقة لهذا القول على تقدير عدم الاستلزام المذكور في الاستلزام الاتصاف
 يعني ان كان الواحد البسيط مفهوم فالجزا البهر خارج عنه في عدم الاستلزام الاتصاف بالواد والاتصاف ببعض البهر وعندها يكون
 لبعض البهر سبيل التمثل ولا مدخل في صحة وليس بانه النقيض على ان يكون متصفا بالواقع ليعلم على وجه لا غير فجزا
 حتى يرد ان الجسم متصف بالواد مع عدم صحة الحال مما لا يلزم بل في عدم الاستلزام الاتصاف بالواد مستلزما للاتصاف
 بالواقع ليعلم الجسم فالجزا البهر استصفا في بعض البهر لان البهر في هذا الدليل صوابا تقديره الاستلزام

ساطع النفاذ على ان البهر هو من
 اتصاف جزا الوجود بالصفة
 فجزا من كل شئ في ذاته وكل من لا يلزم
 فقط في كل شئ من كل شئ
 والشرح والبيان في كل شئ
 العارضة

ساطع النفاذ على ان البهر هو من
 اتصاف جزا الوجود بالصفة
 فجزا من كل شئ في ذاته وكل من لا يلزم
 فقط في كل شئ من كل شئ
 والشرح والبيان في كل شئ
 العارضة

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

مقدم
از نشانی علی انور
جانبه دیوان امیر کبیر
الکافی حکیم محمد قزوینی
دیوان شمس الدین افغانی
سید میرزا حسن افغانی
امیر کبیر

مسعودی

16

[illegible][illegible]

[illegible]

سید احمد علی شاہ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

منه انما هو ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
الشيء من ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
جانبه لا يتعلق به شيئا من ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
شيء من ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
الا وهو لا يتعلق به شيئا من ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
على انما هو خارجي ولا يتعلق به شيئا من ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
الحاجة لذلك كما هو عارضا عنه في غير ما يورد في الاول والاصح كما اشار اليه المحقق في ان يقال مقصود من قوله
جميع الشيء وان كان مراد المستعمل لغيره ان يرجع الى ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
والله اعلم ان الاول لا يتصور ان يكون ما جازيا لما جازيا وما لا يتصور ان يكون ما جازيا لما جازيا
في ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
ولا يمكن ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
المرة ان ما لا يتصور ان يكون ما جازيا لما جازيا وما لا يتصور ان يكون ما جازيا لما جازيا
والله اعلم ان الاول لا يتصور ان يكون ما جازيا لما جازيا وما لا يتصور ان يكون ما جازيا لما جازيا
في ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
المشقة في الاول لان الله تعالى ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
بما هو عارضا عنه في غير ما يورد في الاول والاصح كما اشار اليه المحقق في ان يقال مقصود من قوله
فما هو عارضا عنه في غير ما يورد في الاول والاصح كما اشار اليه المحقق في ان يقال مقصود من قوله
لذلك ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
كلها وقد عرفت ان الاول لا يتصور ان يكون ما جازيا لما جازيا وما لا يتصور ان يكون ما جازيا لما جازيا
حقيقته في ذاته في الاول والاصح كما اشار اليه المحقق في ان يقال مقصود من قوله
الاول والاصح كما اشار اليه المحقق في ان يقال مقصود من قوله
عليها ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته

المقصود

شعور

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

بالكتاب من تصور الخميني ومتممها بالذات وما ذكرها بالافعال على حال قياس الماهية النسبية الى جميع اجزائها فالخريف للمهمية
موركل واحد منها تقدم على الماهية ولابد خلق ترتيبها والجميع المركب منها اى اصل في الذم فهو تصور الماهية المطلوب بالكتاب الذي هو
فان الامور مرتبها وحسن اقل من تصورات مجموع تصورات مجموع وذا الجميع وتوزيع الماهية في الذم كالجزء اولى جسيمة وتوزيعها
لها مية في الخارج فانها مقبولة بجميع الاجزاء بمعنى انه فاس من اجزاء اى جسيمة الا وهو خلق التكوين والكل اى جميع الاجزاء فجميع الماهية
بنفسها انما تترتب اى على جميع الاجزاء فكما ان الاجزاء اى جسيمة تقوم بالماهية المهيمنة وبقاها فليس جزء منها خارجا عنها
هنا فكل ذلك جميع الاجزاء في الذم عين الماهية وبقاها فخرج عنها لازم ان كل واحد من الاجزاء اى جسيمة متقوم عليها في الخارج
كل واحد من الاجزاء في الذم متقوم عليها في الذم انتهى كلامها وفي شرحها بعد تحقيق ان الاجزاء اى جسيمة متقوم عليها في الذم
واحد اى على التفضل والترتيب فكل واحد كاسبا في حد ذاته فخلق تصور واحد لا يخلو من جميع جسيمة الماهية فيكون سببا في وجودها
وذا التفضل الماهية في ان يكون تصور الجميع مقتربا بجميع التصورات وسببا عنها ثم تفضل الموافقة وانما الماهية اى جسيمة متقوم عليها في الذم
بقوة انهم لا يكون ان مجموع الاجزاء واجب حصول امر اخر هو الماهية بل انه يجوز ان يكون تصورات الاجزاء امر اخر من تصور مجموع
تصور الماهية في ان اذ ان في ذلك لا يخلو لا يشبهه في ضرورة ولا زمان بل كذا بالوجود ولا غرة بالقياس بالوجود الخارج لانه لا يخرج من ذاته
الوجود الواحد تارة متحدة تارة شافضا ولم يزد في حل الاشكال على ان فالجميع الامور التي كل واحد منها متقوم ولا يجدي في ان
ان ذلك فلا بد في ان تارة السببية ثم بالقياس تلك الامور من حيث الملاحظة فبقاها احد الاجزاء لا محذور وهو معنى كلامهم انتهى قوله في الكلام
نفسه انه يكون عند القوم منها صورتان اجمالية وتفصيلية فان القول بحصول التفصيل فقط من دون الاجمال باطل بل كذا بالوجود ان
قدس سره اى ان القول بحصول التفصيل فقط من دون الاجمال باطل بل كذا بالوجود ان قدس سره اى ان القول بحصول الكل كذا
في نظر الكل والجميع جديدين ثم اعلم انه بعد الفرق بين الحرف في الحرف جديدا فان اشباح قدس سره من انفسه لا يعتبر لا بد من فهمه ان
من كلامه هو ان من كل واحد واحد بين الجميع ولا يمكن ان يكون احد التام عبارة عن كل واحد واحد وهو باطل في التام سببه اى تصور الاجمال
والتفصيل وقد كذا به فلم يبق في الفرق بين المصنف والاشباح قدس سره اى ان اذ انما حلت الماهية في الفرق بين من كلامه وادبائه
من ان التصورات التفصيلية من حيث انها تصورات للاجزاء تصور الحرف بالكلية اشياء وكما سببه من حيث انها لاهية للكل في خصوصية
تصور الحرف بالكلية اشياء بالكلية للمحذور وكتبت في شرح المطالع جميع الاجزاء بالاشياء وانها لنفسه الا ان التعريف بها لا يستلزم الترتيب
لان معنى تعريف الاشياء بجميع اجزائها ان تصور الاجزاء على الصورة لكن تصور الاجزاء على ان يقع على اجزاء ان يقع على اجزاء
يقع تصور الجميع الاجزاء في هذا الاقتران تصور نفس تصور اشياء وانما ان يخلق تصورات بالاجزاء اى بالكلية في تصور تعريف
يلزم وجوبها تصور جميع الاجزاء على ذلك بل جميع تصورات الاجزاء على ذلك الماهية الذي هو تصور جميع الاجزاء اى بالكلية في تصور تعريف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
النبى المبعوث فى رحمة الله

مستشفى الامانة مناصحان
فرع علم الزاوية منى القفر
والله اعلم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

Handwritten notes in Urdu script, likely a continuation of the text or a separate entry.

[illegible]

فصل

[illegible]

[illegible]

العلم المتوفى مع العلم المتفكر والادراك في الحقيقة والادراك في الحقيقة

سقط ما جاء من الصفات من الصفات من الصفات

من حيث ان العلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

والعلم المتفكر لا يخلو من الصفات من الصفات من الصفات

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مفتی

مجلس فیاض
فیضان

المراة العظمى الاممية

ستار عن عبد الملك بن الطاهر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

استاذ خزانة الخزانة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

کتابخانه عمومی

[illegible]

10. 11. 11

[illegible]

11. 11. 1914

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للذين آمنوا ولعل لغيرهم عبرة

100

منه مع الدنيا انما وجودها في فضل سباروا احمدين الله الاخر او قدوة السوء عليه السلام لا اله الا الله محمد رسول الله

کتابخانه

يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام

...

هذا ما مر عليه من احوالهم في هذه السنين

...

الحمد لله الذي جعلنا منكم أمة واحدة
والعبد المذنب عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين

فصل

...والصالحين عباد الله ...

177

و هو دواء دله الطيب و الذي ان باعته في الاقدس في سنة ١٢٠٠ هـ و كان له في ذلك

10

بما هو من الحق والعدل والبر والنجاة من النار والنجاة من النار

100

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

شماره

عده خطای اوراق اقصای مصدق و در وقت کتب مهمم که عبارت است از کتابت و انسیاسی

...

[illegible]

11/11/11

منه و منه ان الله لا يهدي القوم الظالمين

...

[illegible]

ما بين البرجود

(Faint handwritten text at the bottom of the page)

لا تسبح ما يستحقه ولا تسبح

بها ودر آنجا و در میان اوراقه المتضمنه نسخ المصحف له العروة عند عاقبه

باعتبار وجود

مذبح و اذان الشهد بعد اسم و لفظ الله ان اسع يا حي
و اذ الله و قد نزل ان لا اله الا الله و الله اعلم
بما لا يعلمون

عبد العزیز

والمعاني المستعملة في هذا الموضع والمراد بالوجود هنا الصورة كما سيأتي في باب المبدأ وان المراد بالوجود هنا لا الشخص وهو

بالتصحيح

يكون قول القيس من غير ما بينه الوجه جانا للوقوف في غير الوجه بخلاف ان الوجه الاول غير تام لان الحاشية المطلوبة بعد وجودها في الله

[illegible]

يقولون ان هذا هو الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
من غير ان يلاحظ انهم قد قالوا ان هذا هو الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
ايضا بل بالنظر الى الامور التي هي في الوجود فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
تتوزع اللفظة في الوجود فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
واجب ان الناطق قال ان هذا هو الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
والله يدرك ان الناطق قال ان هذا هو الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
عوضا عن الشيء فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
لما في الفعل والشيء فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
للمبدء والآخر فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
يكون في الوجود فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
الشيء والوجود فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
والفعل والشيء فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
سلك مذهب ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
املا هذا ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
كتب القوم اصلا في الوجود فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
بالله فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
فمنه ربهم فانه لا شيء كان قبله فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
الوصفي فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
لا فضلا فضلا مع الوجود فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
موت فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
المواد فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
كان فيكون الحق ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله
صحيحا ان الله تعالى قد خلق كل شيء من العدم وانه لا شيء كان قبله

